联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية

الدورة الحادية عشرة

24–27 مايو/أيار 2022

مشروع الخطوط التوجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية

بيان المحتويات

توطئة *3*
المسرد *4*
تمهيد *5*
الجزء 1: مقدمة **7**
1- الأهداف 7
2- الطبيعة والنطاق 8
3- المبادئ التوجيهية 9
4- التربية المستدامة للأحياء المائية وأهداف التنمية المستدامة 10
5- العلاقة مع الصكوك الدولية الأخرى 11
الجزء 2: الاعتبارات الموضوعية الدنيا الأساسية لتطوير التربية المستدامة للأحياء المائية **12**
6- الحوكمة والتخطيط لتطوير التربية المستدامة للأحياء المائية 12
6-1 الحوكمة 12
6-2 التخطيط والإدارة 14
6-3 الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية 15
7- الإدارة المستدامة للموارد 16
7-1 اعتبارات عامة 16
7-2 صون التنوع البيولوجي المائي واستخدامه المستدام وتطويره في تربية الأحياء المائية 17
7-3 أفضل ممارسات التربية المستدامة للأحياء المائية 19
8- المسؤولية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين 21
8-1 المسؤولية الاجتماعية 21
8-2 المساواة والإنصاف بين الجنسين 24
9- سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق والتجارة 24
10- الاستثمار في التربية المستدامة للأحياء المائية 27
11- تغير المناخ ومخاطر الكوارث 28
الجزء 3: ضمان بيئة تمكينية ودعم التنفيذ **29**
12- الاتساق السياساتي ومشاركة أصحاب المصلحة والتنسيق المؤسسي والتعاون 29
13- المعلومات والبحوث والاتصالات 30
14- تنمية القدرات 33
15- التنفيذ والدعم والرصد 33

توطئة

سُينجز هذا القسم كجزء من الوثيقة الختامية.

المسرد

سُينجز هذا القسم كجزء من الوثيقة الختامية.

تمهيد

وُضعت الخطوط التوجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية بهدف توفير إرشادات تكميلية في ما يتعلق بقطاع تربية الأحياء المائية دعمًا لتنفيذ المبادئ والأحكام العامة لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995 (المدونة) الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. والغرض من هذه الخطوط التوجيهية هو دعم بروز وإدراك وتعزيز الدور الهام الذي يقوم به قطاع تربية الأحياء المائية في المساهمة في الجهود العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

إن تربية الأحياء المائية نشاط عمره آلاف السنين توسّع ببطء على مدى قرون عدة وتكامل مع بيئاته الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. غير أن تربية الأحياء المائية شهدت في العقود الأخيرة توسعًا سريعًا وتطورات كبيرة مدفوعة بالتقدم العلمي والابتكارات التكنولوجية والاستثمار، في خضم طلب عالمي على أغذية الأحياء المائية متواصل وسريع النمو. وبالمقارنة مع مستويات عام 1970، نما إنتاج تربية الأحياء المائية أربعين ضعفًا تقريبًا، وتضاعفت قيمة تجارة الأسماك ثلاثة وثلاثين ضعفًا، وزاد استهلاك الفرد من الأسماك بأكثر من الضعف. ومنذ عام 2014، تزوّد تربية الأحياء المائية أكثر من نصف أسماك الاستهلاك البشري في العالم، بالمقارنة مع 7 في المائة فقط في عام 1970، كما أنها توفّر عشرات ملايين فرص العمل على طول سلسلة القيمة الخاصة بها.

غير أن هذه التطورات تسببت أيضًا في عدة أجزاء من العالم بآثار اجتماعية وبيئية غير مرغوبة، محدثة في كثير من الأحيان صدامات اجتماعية بين مستخدمي الأراضي والمياه والموارد المائية، ومؤثرة سلبًا على البيئة المائية وعلى خدمات النظم الإيكولوجية القيّمة الخاصة بها. وعلى وجه الخصوص، أثارت هذه التطورات شواغل ونقاشات مجتمعية بشأن تدمير الموائل (مثل أشجار المانغروف)؛ واستخدام المواد الكيميائية والعقاقير البيطرية الضارة؛ وتأثير الأسماك الهاربة من المزارع على الأرصدة البرية؛ والآثار الاجتماعية والثقافية السلبية على المجتمعات التي تعتمد على تربية الأحياء المائية والعمال الذين يعتمدون عليها.

وظهرت الحاجة إلى تطوير وترويج ممارسات التربية المستدامة للأحياء المائية في تسعينات القرن الماضي واكتسبت منذ ذلك الحين زخمًا قويًا. وفي عام 1995، اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة المدونة، وهي الإطار المرجعي للجهود الوطنية والإقليمية والدولية لضمان الإنتاج والحصاد المستدامين للموارد المائية الحية في وئام مع البيئة، مع الأخذ بالاعتبار جميع الجوانب البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتجارية ذات الصلة.

وقد وُضع بالتزامن مع المدونة عدد من الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بالتربية المستدامة للأحياء المائية. ومنها اتفاقية التنوع البيولوجي، التي دخلت حيز النفاذ في 29 ديسمبر/كانون الأول 1993، والتي وضعت أهدافًا استراتيجية هامة تُرجمت إلى أهداف لحفظ التنوع البيولوجي (أهداف آيتشي)، بما في ذلك أهداف عدة ذات صلة وثيقة بحماية التنوع البيولوجي والتربية المستدامة للأحياء المائية.

ومنذ عام 1997، تمّ إثراء المدونة من خلال استراتيجية لتحسين المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية، وأيضًا من خلال العديد من الخطوط التوجيهية السياساتية والفنية لتعزيز التربية المسؤولة للأحياء المائية وأفضل الممارسات والاستخدام المسؤول للأسماك والاتجار المسؤول بها (الملحق 1). وفي الوقت نفسه، بسبب ازدياد المخاوف المتعلقة بسلامة الأغذية وحماية المستهلك منذ تسعينات القرن الماضي، أدى التوسّع في تجارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية عالميًا إلى صدور تدابير صحية دولية وقوانين ولوائح غذائية ومعايير خاصة ومتطلبات وصول إلى الأسواق كلها أكثر صرامة. وكان الهدف بداية معالجة قضايا سلامة الأغذية من خلال تعزيز التربية الجيدة للأحياء المائية وممارسات النظافة الصحية، لكن الهدف توسّع تدريجيًا ليشمل اعتبارات الوصول إلى الأسواق البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الاعتبارات المتعلقة برفاه الحيوان.

وفي سبتمبر/ أيلول 2015، اعتمد أعضاء الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتضمن 17 من أهداف التنمية المستدامة و169 مقصدًا، تغطي مجموعة شاملة من القضايا المتعلقة بالتغييرات الفنية والمؤسسية والسياساتية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وتدمج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي تدعو البلدان إلى التعبير عن أولوياتها والتزاماتها، وصياغة استراتيجيات واعتماد سياسات وبرامج وشراكات لتحقيق أهدافها ومقاصدها الوطنية.

إن الأمن الغذائي والتغذوي، والتخفيف من حدة الفقر، والإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية هي في صميم ولاية المنظمة واستراتيجيتها وعملها. وهي تحظى بمكانة عالية على نطاق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، ما يجعل منظمة الأغذية والزراعة منظمة رئيسية في تحقيق هذه الأهداف. وقد وضعت المنظمة استراتيجية لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال التحوّل إلى نُظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وتشمل الجميع ومرنة ومستدامة لتحقيق إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل لعدم ترك أي أحد خلف الركب. ولتطوير التربية المستدامة للأحياء المائية روابط هامة مع معظم أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030 وتأثير كبير عليها.

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2015، اختُتمت الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتماد اتفاق باريس الذي يهدف إلى تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، بما في ذلك التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وتشدد الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على أهمية المحيطات والنُظم الإيكولوجية المائية لتنظيم درجات الحرارة واحتباس الكربون، وتسلّط الضوء على الحاجة إلى مكافحة التلوث والاستغلال المفرط وإلى استعادة الإنتاجية وخدمات النظم الإيكولوجية، كما تسلّط الضوء أيضًا على الحاجة إلى زيادة قدرة نُظم إنتاج الأغذية على الصمود والتكيّف إزاء تغير المناخ وتزايد أعداد السكان.

وتشمل الصكوك الأخرى ذات الصلة بتطوير التربية المستدامة للأحياء المائية ما يلي: (1) مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تحترم الحقوق وسُبل كسب العيش والموارد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي (2010)؛ (2) والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني الصادرة عن منظمة الأغذية

والزراعة (2012)؛ (3) والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (2015)؛ (4) مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة ونظم الأغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي (2014)؛ (5) وخطة العمل العالمية لصون الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام وتطويرها التي اعتمدها مجلس منظمة الأغذية والزراعة في عام 2021.

وفي عام 2017، دعت الدورة التاسعة للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة إلى تحديد المبادرات الناجحة لدعم التربية المستدامة للأحياء المائية وتوثيقها وتجميعها في خطوط توجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية. والهدف من ذلك هو مساعدة البلدان على تحسين تنفيذ المدونة، وفي الوقت ذاته إشراك قطاع تربية الأحياء المائية في البلدان لتفعيل مشاركته في تنفيذ خطة عام 2030 وبناء مستقبل مستدام لقطاع تربية الأحياء المائية.

وقد وُضعت الخطوط التوجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية، التي تستهدف في المقام الأول واضعي السياسات، بالاستفادة من التطورات السياسية والعلمية والابتكارات التكنولوجية والدروس المستفادة في المناطق والبلدان والسياقات المختلفة. وبالتوازي مع ذلك، استعرضت الخطوط التوجيهية الوطنية والإقليمية القائمة خلال مشاورات للخبراء ومشاورات إقليمية لتحديد الثغرات التي يلزم سدّها والتحديثات التي يتعين القيام بها، بالإضافة إلى الاحتياجات والتوقعات المحددة للأعضاء والقيود التي يواجهونها.

ووُضعت هذه الخطوط التوجيهية من خلال عملية تشاركية وتشاورية، شارك فيها ممثلون عن المستزرعين ومنظمات المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وينظر تطويرها في طائفة واسعة من القضايا والمبادئ الهامة، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز، والمشاركة والإدماج، والمساءلة، والشفافية، وسيادة القانون. ولأجل التكامل التام مع الواجبات المرعية والالتزامات الطوعية والإرشادات المتاحة، يُشجّع الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة على أن يستشيروا أيضًا الخطوط التوجيهية والصكوك الدولية والإقليمية والمدونات الأخرى ذات الصلة (الملحق 1).

الجزء 1: مقدمة

1- الأهداف

1-1 أهداف الخطوط التوجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية هي:

(أ) تعزيز مساهمة تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي العالمي والتغذية والقضاء على الفقر وكذلك في مرونة وعافية النُظم الإيكولوجية، مع ملاحظة أهمية تربية الأحياء المائية في الاستفادة من الأراضي ومصادر المياه الهامشية؛

(ب) وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية التي تعتمد على تربية الأحياء المائية في دخلها وسبل عيشها من خلال العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛

(ج) وتحقيق الاستخدام المستدام والإدارة المسؤولة للموارد المائية الحية وصونها بما يتفق مع المدونة والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بتربية الأحياء المائية؛

(د) والمساهمة في إنجازات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتعهدات العالمية المستقبلية للتنمية المستدامة في ما بعد عام 2030؛

(هـ) وتعزيز مساهمة قطاع تربية الأحياء المائية في مستقبل مستدام اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا لكوكب الأرض وحياة أفضل لسكانه من دون ترك أي أحد خلف الركب؛

(و) وتوفير إرشادات معيارية لينظر فيها الأعضاء وأصحاب المصلحة لغاية تطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات عامة وأطر قانونية ومؤسسية لتعزيز التربية المستدامة للأحياء المائية؛

(ز) والعمل معًا على زيادة الوعي العام وتشجيع تقدم العلوم والتكنولوجيا والابتكارات والمعرفة لتعزيز المساهمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتربية المستدامة للأحياء المائية.

1-2 يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز التنمية المُنصفة، وتهيئة بيئة تمكينية، وتمكين أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية (بمن فيهم جميع الرجال والنساء والشباب) ومشاركتهم في عمليات صنع القرار وتحمل مسؤوليات الاستخدام والصون المستدامين للموارد المائية الحية والإنتاج والاستهلاك المستدامين.

2- الطبيعة والنطاق

2-1 هذه الخطوط التوجيهية طوعية. وهي عالمية النطاق وينبغي تكييفها بحيث تنطبق على تربية الأحياء المائية في سياقاتها المتنوعة.

2-2 وتسري هذه الخطوط التوجيهية على تربية الأحياء المائية في المياه البحرية والداخلية والمالحة. وهي تهم النساء والرجال، ممن يعملون على امتداد طيف كامل من الأنشطة على طول سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية بأكملها، بما في ذلك أنشطة ما قبل الاستزراع والتربية وما بعد الحصاد. ومع الإقرار بالروابط الهامة بين تربية الأحياء المائية وقطاعات أخرى كمصايد الأسماك والزراعة والحراجة والسياحة الساحلية والبحرية والتعدين والنقل، تركز هذه الخطوط التوجيهية بشكل أساسي على قطاع تربية الأحياء المائية.

2-3 وهذه الخطوط التوجيهية موجهة إلى أعضاء منظمة الأغذية والزراعة وغير الأعضاء فيها، على جميع المستويات في البلدان، كما إلى المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية والحكومية الدولية والجهات الفاعلة في تربية الأحياء المائية (المستزرعون والعمال ومجتمعاتهم المحلية والسلطات التقليدية والعرفية) وإلى المنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية. كذلك تستهدف هذه الخطوط التوجيهية المؤسسات البحثية والأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وجميع الكيانات الأخرى المعنية بقطاع تربية الأحياء المائية والتنمية الساحلية والريفية واستخدام البيئة المائية، بما في ذلك في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

2-4 وتقرّ هذه الخطوط التوجيهية بالتنوع الكبير في نُظم تربية الأحياء المائية وفي نطاقات العمل (من الكفاف إلى المزارع التجارية، ومن المزارع الصغيرة الأسرية إلى عمليات الشركات الكبرى الواسعة النطاق) وفي الأنواع المستزرعة. ولضمان الشفافية والمساءلة في تطبيق هذه الخطوط التوجيهية، من المهم التأكد من أن تكون العمليات التشاركية والتشاورية هادفة وجوهرية بحيث تُسمع أصوات الرجال والنساء والشباب والفئات المعرضة للخطر والضعيفة. وينبغي للأطراف جميعًا أن تدعم هذه العمليات وأن تشارك فيها، حسب الاقتضاء، في شكل إدارة مشتركة.

2-5 وينبغي تفسير هذه الخطوط التوجيهية وتطبيقها وفقًا للنُظم القانونية الوطنية ومؤسساتها.

3- المبادئ التوجيهية

3-1 تستند هذه الخطوط التوجيهية إلى مبادئ ومعايير وممارسات التنمية المستدامة طبقًا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والمدونة وغيرها من الصكوك ذات الصلة بتطوير التربية المستدامة للأحياء المائية:

(أ) الاستدامة في أبعادها الثلاثة: الاعتراف بأن الاستدامة تعني واجب استخدام الموارد الطبيعية وحمايتها والحفاظ عليها لتلبية احتياجاتنا ورغباتنا اليوم بطريقة تمكّن الأجيال القادمة أيضًا من إشباع احتياجاتها ورغباتها. وهذا يتطلب الترويج لتطوير لتربية الأحياء المائية ولعملياتها بما يدعم الموازنة في ما بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الربحية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية.

(ب) الاستدامة الاقتصادية: الاعتراف بأن الاستدامة الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من الاستدامة. وهي تتطلب الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية لدى السعي إلى تحقيق الفوائد الاقتصادية، وتشجيع المستزرعين على تحقيق القدر الأقصى من الأرباح وفي الوقت نفسه ضمان عدم توليد آثار غير مقصودة يمكن أن تتسبب بضرر للمجتمع والبيئة، وتشجيع العاملين في تربية الأحياء المائية على تحقيق التوازن بين السعي إلى الأداء الاقتصادي الرفيع وبين ضمان الرفاه المجتمعي وحماية البيئة.

(ج) المسؤولية الاجتماعية: الاعتراف بأن المسؤولية الاجتماعية تعني أن الأجيال القادمة يجب أن تتمتع بإمكانية الحصول على الموارد الاجتماعية نفسها التي يتمتع بها جيل الحاضر، أو أكثر منها. وينبغي استخدام الموارد بطريقة تعود بالنفع على المجتمع ككل، ما يستدعي أن يتبنى الأفراد والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية سياسات تحقق القدر الأقصى من الأرباح الاقتصادية وتعزز رفاه المجتمع والبيئة وفي الوقت نفسه تقليل الآثار السلبية عليهما.

(د) الاستدامة البيئية: الاعتراف بأن الاستدامة البيئية تشير إلى التصرف بطريقة تضمن أن تتوفر للأجيال المستقبلية موارد طبيعية تتيح لها العيش حياة مساوية لحياة الأجيال الراهنة أو أفضل، وتشجيع عمليات تربية الأحياء المائية على تبني سياسات وممارسات تضمن اجتناب نتائج غير مرغوبة من مثل تدهور النظم الإيكولوجية والموائل وخدمات النظم الإيكولوجية وفقدان الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي ومخاطر سلامة الأغذية وانتشار الأمراض الحيوانية المائية ومسببات هذه الأمراض.

(هـ) سيادة القانون: اعتماد قطاع التربية المستدامة للأحياء المائية نهجًا قائمًا على القواعد من خلال قوانين وأنظمة تتيسر على نطاق واسع وتنطبق على الجميع وتُنفذ على قدم المساواة ويُحكم فيها باستقلال وتتسق مع الالتزامات القائمة بموجب الاتفاقات/القوانين الوطنية والإقليمية والدولية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية ذات الانطباق.

(و) احترام الثقافات: التسليم بأشكال التنظيم القائمة والمعارف التقليدية والمحلية وممارسات مجتمعات تربية الأحياء المائية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات العرقية، واحترام هذه الأشكال، وتشجيع دور المرأة في القيادة.

(ز) عدم التمييز: الدفع قدمًا بجهود القضاء على جميع أنواع التمييز في السياسات وفي الممارسة العملية في قطاع تربية الأحياء المائية، مع إيلاء الاعتبار للمادة 5 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(ح) الإنصاف والمساواة: تعزيز العدالة والمعاملة العادلة – قانونيًا وعمليًا — للناس جميعًا، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والمساواة في الحقوق والفرص. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بالفروق بين المرأة والرجل واتخاذ تدابير محددة للتعجيل بتحقيق المساواة الفعلية، أي استخدام العمل الإيجابي أو المعاملة التفضيلية عندما يقتضي ذلك تحقيق نتائج منصفة، لا سيّما للفئات المنكشفة على المخاطر والمهمشة، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة.

(ط) التشاور والمشاركة: ضمان المشاركة النشطة والحرة والفعالة والهادفة والمستنيرة لجميع أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية والنظر في الاختلالات القائمة في موازين القوى بين الأطراف المختلفة. وينبغي أن يشمل ذلك تعليقات ودعمًا ممن قد يتأثروا بالقرارات قبل اتخاذها والاستجابة لمساهماتهم.

(ي) الشفافية: التحديد الواضح للسياسات والقوانين والأنظمة وتدابير الإنفاذ والإجراءات وتعميمها على نطاق واسع وجعلها في متناول الجميع، ونشر القرارات على نطاق واسع باللغات المعمول بها وبأشكال متاحة للجميع.

(ك) المساءلة: تحميل الأفراد والمؤسسات العامة والجهات الفاعلة من غير الدول المسؤولية عما يقومون به من أفعال وما يتخذونه من قرارات وفقًا لمبادئ سيادة القانون.

(ل) والنُهج الشمولية والمتكاملة: التسليم بنهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية كمبدأ توجيهي مهم لوضع سياسات واستراتيجيات توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتبني مفاهيم الشمولية والاستدامة، وضمان التنسيق عبر القطاعات إذ أن عمليات تربية الأحياء المائية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعديد من القطاعات الأخرى التي تستخدم البيئة الساحلية والمائية وتعتمد عليها.

4– التربية المستدامة للأحياء المائية وأهداف التنمية المستدامة

4-1 تهدف هذه الخطوط التوجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية إلى دعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تدعو البلدان إلى إعلان أولوياتها والتزاماتها، وصياغة استراتيجيات واعتماد سياسات وبرامج وشراكات لتحقيق أهدافها الوطنية والمقاصد المرتبطة بها.

(أ) تقر هذه الخطوط التوجيهية بأن لتطوير قطاع تربية مستدامة للأحياء المائية روابط هامة وتأثيرًا كبيرًا على معظم أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030. وأهداف التنمية المستدامة ذات التأثير العالي هي: 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، 2 (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة)، 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات)، 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع)، 12 (ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)، و13 (اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره)، 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد الجينية البحرية واستخدامها استخدامًا مستدامًا من أجل التنمية المستدامة)، و15 (حماية النظم الإيكولوجية الأرضية واستعادتها

وتعزيز استخدامها المستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، ووقف تردي الأراضي وعكس اتجاهه، و17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة).

(ب) تسلّم هذه الخطوط التوجيهية بأن التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها والإبلاغ عنها يجب أن تكون جميعها بقيادة قطرية ودفع قطري، وأن التركيز على المستويين الوطني أو المحلي يمكن أن يتغير وفقًا للسياقات والظروف وأولويات الأعضاء. ونتيجة لذلك، فإن بعض أهداف ومقاصد التنمية المستدامة ستكون مؤثرة في حالات معينة أكثر من غيرها من حيث الأهمية والتأثير على التنمية المستدامة.

(ج) تقّر هذه الخطوط التوجيهية كذلك بأن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والمقاصد المرتبطة بها توفر فرصًا كبيرة لرفع شأن تطوير التربية المستدامة للأحياء المائية، كما تقّر بأن التربية المستدامة للأحياء المائية، لدى تطويرها تطويرًا مناسبًا، يمكن أن تسهم إسهامًا كبيرًا في تحقيق العديد من أهداف ومقاصد التنمية المستدامة.

(د) تشجع هذه الخطوط التوجيهية الأعضاء على مواءمة سياساتهم واستراتيجياتهم لتنمية قطاع التربية المستدامة للأحياء المائية مع أهداف ومقاصد التنمية المستدامة ذات الصلة، بالقيام بانتظام بتحديد وتحديث ورصد وتحليل التقدم المحرز والإبلاغ عنه.

(هـ) تسلّم هذه الخطوط التوجيهية بأنه لدى مواءمة سياسات واستراتيجيات تطوير التربية المستدامة للأحياء المائية مع أهداف ومقاصد التنمية المستدامة ذات الصلة ولدى اتخاذ قرار بشأن المقايضات عبر قطاعات التنمية الوطنية وضمن قطاع تربية الأحياء المائية، يجب على الأعضاء أن يكفلوا ما يلي: (1) بيئة تمكينية لتطوير التربية المستدامة للأحياء المائية؛ (2) وتمكين الحصول بإنصاف على الموارد الطبيعية وحقوق الاستخدام؛ (3) والاستدامة البيئية وكفاءة استخدام الموارد؛ (4) والصون؛ (5) والحصول على الموارد الجينية المائية وتقاسم منافعها؛ (6) وتمكين الحصول بإنصاف على الخدمات الأساسية والبنية التحتية؛ (7) وظروف العمل اللائقة على طول سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية، وتيسير الوصول إلى الأسواق والمنافسة العادلة؛ (8) واعتماد ممارسات تربية للأحياء المائية ذكية مناخيًا للتخفيف من أثر تغير المناخ؛ (9) والرصد والإبلاغ المتكاملان والمبسطان لتقليل أعباء الإبلاغ إلى الحدّ الأدنى وخفض ازدواجية الجهود وضمان اتساق البيانات.

5- العلاقة مع الصكوك الدولية الأخرى

5-1 ينبغي تفسير هذه الخطوط التوجيهية وتطبيقها بطريقة طوعية ومسؤولة ومتسقة مع الحقوق والالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والقانون الدولي ومع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية ذات الانطباق. وهي تكمل وتدعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تتناول تطوير التربية المستدامة للأحياء المائية. وقد وُضعت لتكون مكملة للمدونة ولتدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستخدام المستدام للموارد وفقًا للمدونة وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

5-2 ينبغي ألا يُقرأ أي أمر في هذه الخطوط التوجيهية على أنه يحدّ أو يوهن أي حقوق أو التزامات قد يخضع لها العضو بموجب القانون الدولي. ويمكن استخدام هذه الخطوط التوجيهية لتوجيه تعديلات وإلهام أحكام جديدة أو تكميلية تتعلق بالسياسات والأحكام التشريعية والتنظيمية.

الجزء 2: الحد الأدنى من الاعتبارات الموضوعية الأساسية لتطوير التربية المستدامة للأحياء المائية

يعرض هذا الجزء الحدّ الأدنى من الاعتبارات الموضوعية لضمان تطوير التربية المستدامة للأحياء المائية. وهي تشمل: (1) الحوكمة والتخطيط لتطوير تربية الأحياء المائية؛ (2) والإدارة المستدامة للموارد؛ (3) والمسؤولية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين؛ (4) وسلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق والتجارة؛ (5) وتغير المناخ ومخاطر الكوارث.

6- الحوكمة والتخطيط لتطوير الأحياء المائية

تقرّ هذه الخطوط التوجيهية بالحاجة إلى الاستخدام المسؤول والمستدام للتنوع البيولوجي الأرضي والمائي، لتلبية المتطلبات الإنمائية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل من خلال دعم إنجازات التنمية المستدامة ومشاريع التنمية المستدامة العالمية المستقبلية. وهذا يتطلب حوكمة وتخطيطًا سليمين للتربية المستدامة للأحياء المائية، مع مراعاة الظروف المحلية ومبادئ التنمية والإدارة المستدامتين للموارد الطبيعية.

وتقرّ هذه الخطوط التوجيهية بأنه على الرغم من أن تربية الأحياء المائية نشاط يعود إلى آلاف السنين، فإن تطورها إلى نظام منسق لإنتاج الأغذية ونشاط تجاري أمر حديث. وفي حين أن هناك أطرًا وطنية ناجحة لإدارة تربية الأحياء المائية موجودة وموثقة جيدًا، لا يزال لدى العديد من الدول آليات حوكمة ضعيفة و/أو غير قابلة للإنفاذ، ما يجعل هذه الآليات مفتقرة إلى الفعالية. وفي أحيان كثيرة، ما يزال يُنظر إلى إدارة تربية الأحياء المائية في إطار حوكمة قطاعات أخرى مثل مصايد الأسماك أو الزراعة أو المياه والغابات أو التجارة أو البيئة، فتكون السياسات والأنظمة مجزأة وتتعدد فيها الجهات الفاعلة المؤسسية.

وتقّر هذه الخطوط التوجيهية بالحاجة المتزايدة إلى إدارة القطاع بطريقة شمولية لتناول خصوصياته وتعقيدات دورات حياة ومتطلبات الكائنات المائية وتنوع تربية الأحياء المائية من حيث: (1) النُظم؛ (2) والمواقع؛ (3) والممارسات وخدمات النظم الإيكولوجية.

6-1 الحوكمة

6-1-1 تعرّف هذه الخطوط التوجيهية حوكمة تربية الأحياء المائية بأنها مجموعة العمليات التي تدير بها ولاية قضائية مواردها، وكيفية مشاركة أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية في اتخاذ وتنفيذ القرارات، وكيفية خضوع صانعي القرار للمساءلة تجاه أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية، وكيفية تطبيق سيادة القانون وإنفاذه.

6-1-2 لضمان تطوير قطاع تربية مستدامة للأحياء المائية بطريقة شاملة، يشجّع الأعضاء على وضع أطر وطنية لإدارة تربية الأحياء المائية تحقق الاتساق ضمن الأطر القانونية والترتيبات المؤسسية المختلفة وتوفر بيئة شفافة يمكن التنبؤ بها للاستثمار في تطوير التربية المستدامة للأحياء المائية.

6-1-3 وينبغي أن تُيسر أطر الحوكمة وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط، والقوانين والأنظمة، والترتيبات المؤسسية والإدارية، التي تعزز تربية للأحياء المائية فعالة اقتصاديًا وصديقة للبيئة ومجدية من الناحية الفنية ومسؤولة من الناحية الاجتماعية.

6-1-4 وينبغي لحوكمة قطاع تربية الأحياء المائية التوفيق بين الأهداف المتعددة والمتنافسة أحيانًا لتطوير الأحياء المائية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، والتوزيع المنصف للتكاليف والفوائد، والبروز والشفافية على المدى الطويل، والاتساق، والإنصاف في صنع القرارات وإنفاذها.

6-1-5 وينبغي للأعضاء، لدى وضع أطر لحوكمة تربية الأحياء المائية، أن يسترشدوا بالمبادئ التالية:

(أ) فعالية الكلفة والكفاءة: ينبغي أن يمكّن إطار الحوكمة الإنفاذ الفعّال للقواعد والأنظمة، والتقديم الكفؤ للخدمات والأدوات الأساسية اللازمة لاستخدام الموارد الطبيعية والتخفيف من المخاطر بأكثر الطرق فعالية من حيث الكلفة، وتعزيز أفضل ممارسات تربية الأحياء المائية، وتوفير الحوافز، ودعم أدوات السوق التي تعزز الاستدامة.

وينبغي أن يعزز إطار الحوكمة القواعد والأنظمة القائمة على الأدلة والعادلة، وأن يجتنب الازدواجية والطبقات الإدارية المتعددة غير الضرورية على الصعيدين المحلي والوطني، ويدعم عمليات صنع القرار القائمة على المشاركة والشفافية.

(ب) الإنصاف: ينبغي أن يأخذ إطار الحوكمة في الاعتبار مصالح الفئات المختلفة ويوازنها، من دون أي نوع من أنواع التمييز، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب وذوي الإعاقة والفئات المهمشة، بالإضافة إلى حماية مصالح الأجيال القادمة. وينبغي أن يعزز إطار الحوكمة النُهج التشاركية، وبناء توافق الآراء، والاستجابة المؤسسية الشفافة والمنصفة لأصحاب المصلحة.

(ج) المساءلة: ينبغي أن يحمّل إطار الحوكمة المؤسسات العامة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال تربية الأحياء المائية المسؤولية عن أعمالها وقراراتها وفقًا لمبادئ سيادة القانون.

وينبغي أن يعزّز إطار الحوكمة الشفافية في اتخاذ القرارات استنادًا إلى معايير راسخة وأدلة ومعلومات علمية محدّثة وموثوقة، بما في ذلك من دوائر الصناعة، شريطة احترام خصوصية المعلومات.

(د) القدرة على التوقّع والاستقرار: ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة أن يكون تطبيق القواعد والأنظمة عادلًا ومتسقًا وأن يكون صنع القرار متسقًا وشفافًا.

وينبغي أن يضمن إطار الحوكمة أمن حقوق الملكية والإيجار، وحقوق الحيازة والحصول على المياه، والمشاركة، والشفافية في وضع وتطبيق معايير وإجراءات الترخيص أو تجديد الترخيص والضرائب.

6-2 التخطيط والإدارة

6-2-1 تقّر هذه الخطوط التوجيهية بأن تخطيط وإدارة تطوير تربية الأحياء المائية أثبتا فائدتهما القصـــوى في منع الآثار البيئية والاجتماعية الســـلبية التي يمكن أن تفوق فوائد زراعة المزيد من الكائنات المائية. ومن شـــأن تخطيط وإدارة تربية الأحياء المائية تحقيق التوازن بين القدرة الاستيعابية البيئية والمخاطر الاجتماعية والفرص الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية وفي الوقت نفسه تمكين هذه الصناعة من المساهمة في الاقتصاد الوطني وإفادة المجتمع ككل.

6-2-2 تدعم هذه الخطوط التوجيهية نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية الذي يوفر عملية تدريجية مناســـبة يمكن من خلالها تخطيط تربية الأحياء المائية وإدارتها مكانيًا ودمجها في الســـياق البيئي والاجتماعي المحلي وفي الاقتصـــاد المحلي. وتوفر إطارًا لتخطيط وإدارة دمج تربية الأحياء المائية دمجًا فعالًا في التخطيط المحلي وتقدم حلولًا لانخراط المنتجين والحكومة في الإدارة المستدامة الفعالة لعمليات تربية الأحياء المائية من خلال النظر في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحوكمة المحلية والوطنية.

6-2-3 لتعزيز تطوير التربية المستدامة للأحياء المائية، ينبغي للأعضاء أن ينظروا في التخطيط والإدارة المكانيين لتخصيص مناطق زراعية ومواقع زراعية وأطر إدارية مناسبة من أجل: (1) تلبية الاحتياجات البيولوجية المحددة للكائنات المائية؛ (2) وضمان أن تكون القدرة الإيكولوجية والإنتاجية والاجتماعية للنظام الإيكولوجي المضيف لتربية الأحياء المائية كافية لدعم مســتوى إنتاج محدد؛ (3) وتمكين الربحية الاقتصــادية؛ (4) تقليل الإجهاد ومخاطر الأمراض إلى الحدّ الأدنى؛ (5) وتأمين الوصــول إلى الأراضــي والمياه مع الحيلولة دون نشــوب نزاعات مع المســتخدمين الآخرين (مصــايد الأسماك، والزراعة، والحراجة، والســياحة، وما إلى ذلك) لموارد المناطق الداخلية والســاحلية؛ (6) وتوفير إمكانية الوصــول إلى البنية التحتية (الطرق والكهرباء والبنية التحتية لما بعد الحصاد والتسويق)؛ (7) ودعم القدرة على الصمود إزاء تقلبات وتغير المناخ وغير ذلك من التهديدات والكوارث الخارجية؛ (8) وتحســين إدراك الجمهور وقبوله للمنافع والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة، بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية لقطاع تربية الأحياء المائية من خلال نشر المعلومات بشفافية وكفاءة.

6-2-4 ولتعزيز تخطيط وإدارة تطوير تربية الأحياء المائية من خلال تخطيط المناطق واختيار المواقع وتصــميم مناطق إدارة تربية الأحياء المائية، ينبغي للأعضـــاء أن ينظروا في نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية لتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأهداف الحوكمة للمجتمعات المحلية والتنمية المستدامة. واستنادًا إلى نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية، ينبغي للأعضــاء النظر في أفضــل المعارف والموارد المتاحة لإجراء دراســة نطاق لتمكين تخطيط المناطق تخطيطًا صــحيحًا، واختيار المواقع ومناطق إدارة الأحياء المائية، مع إيلاء اعتبار خاص للقدرة الاســتيعابية للنظم الإيكولوجية.

6-2-5 وفي ســـياق تخطيط وإدارة تربية الأحياء المائية باســـتخدام نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية، ينبغي للأعضـــاء أن يســـترشـــدوا بالمبادئ التالية: (1) مراعاة المدى الكامل لوظائف وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك التنوع البيولوجي، والحيلولة دون تعريض الإيصـال المستدام لهذه الأنشـطة إلى المجتمع للخطر أو تدهورها بما يتجاوز قدرتها على الصمود؛ (2) ودعم تحسين رفاه الإنسان بإنصاف لأصحاب المصلحة جميعًا (مثل حقوق الحصول على الموارد وسبل

العيش الكريم والحصة العادلة من الدخل)، لا سيّما للنساء؛ (3) والنظر في الروابط والتفاعلات عبر بيئات المياه العذبة والمالحة والبحرية؛ (4) وأخذ القطاعات والسياسات والأهداف الأخرى بعين الاعتبار، حسب الاقتضاء.

6-3 الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية

6-3-1 تطورت تربية الأحياء المائية التجارية مؤخرًا نسبيًا، ولا توجد في العديد من البلدان تشريعات وطنية مكرسة أو مؤسسات دعم قوية لها. وعوضًا عن ذلك، تعتمد تربية الأحياء المائية على قوانين وأنظمة مجزأة تتناولها مؤسسات ووكالات تنظيمية لقطاعات مختلفة مثل مصايد الأسماك والزراعة والمياه والغابات والعمل والشؤون الاجتماعية والتجارة والبيئة. نتيجة لذلك، يواجه القطاع أنظمة متعددة وأحيانًا متضاربة بشأن الحصول على موارد الأراضي والمياه والبنية التحتية والخدمات، والمتطلبات البيئية، وتخطيط المناطق، وسلامة الأغذية، والصحة والرفاهية، وتنفيذ الممارسات المبتكرة.

6-3-2 ولتوجيه عملية وضع وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية للتخطيط والإدارة بكفاءة، ينبغي للأعضاء تحسين السياسات الوطنية القائمة أو وضع أطر مؤسسية وقانونية وطنية جديدة لأنظمة عادلة وشفافة بشأن حقوق المستخدمين وعمليات الاستخدام. وينبغي أن تقوم بإنفاذ هذه الأطر سلطة مختصة وأن تستند إلى مشاورات فعالة وشفافة مع أصحاب المصلحة وإلى استخدام أفضل المعارف والعلوم المتاحة.

6-3-3 واستنادًا إلى القوانين والتقاليد والبنى المؤسسية القائمة، ينبغي للأعضاء أن يقوموا بانتظام بمراجعة وتحديث الأطر القانونية والمؤسسية التي تدعم تخطيط وإدارة نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية، لضمان استمرار جدواها وتحسين فعاليتها.

6-3-4 وينبغي أن يوازن الإطار السياساتي العام في ما بين القواعد والأنظمة الملزمة لحقوق المستخدم والتراخيص وتخطيط المناطق، وغير ذلك من الصكوك غير الملزمة التي تعزز أفضل الممارسات في المزارع وجودة المنتجات. وينبغي، حيثما كان ذلك ممكنًا، النظر في حوافز مناسبة، مالية أو غير مالية، لتعزيز التقيد بالقواعد والأنظمة ومدونات أفضل الممارسات.

6-3-5 كما ينبغي أن يضمن الإطار القانوني بروز تربية الأحياء المائية وتمثيلها في مبادرات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، الوطنية منها والمحلية.

6-3-6 وينبغي أن يحدد الإطار المؤسسي لتخطيط وإدارة تطوير تربية الأحياء المائية بوضوح السلطات المختصة وبنيتها التنظيمية والأدوار والمسؤوليات المختلفة المتعلقة بالإنفاذ والتواصل والتنسيق والتعاون بين المؤسسات ومستويات الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي أن تكون الأدوار والمسؤوليات واضحة وخاضعة للمساءلة، ومدعومة، حيثما كان ذلك ضروريًا، بإطار قانوني متين.

6-3-7 وينبغي أن ينص الإطار القانوني والترتيب المؤسسي للتنفيذ على الرصد والتقييم المنتظم والإبلاغ عن الأهمية والفعالية، باستخدام أساليب موثوقة وفعالة من حيث الكلفة وتمكين استفادة عملية صياغة السياسات من التعقيبات الواردة. ويُشجع الأعضاء على وضع نظم تربط الإدارات والمؤسسات المعنية جميعها لضمان تحسين التنسيق.

7- الإدارة المستدامة للموارد

7-1 اعتبارات عامة

7-1-1 ينبغي للأعضاء ولجميع العاملين في إدارة الموارد الأرضية والمائية المتصلة بتربية الأحياء المائية أن يعتمدوا تدابير لصون هذه الموارد واستخدامها استخدامًا مستدامًا على المدى الطويل. وينبغي لهم أن يروجوا وينفذوا نظم إدارة مناسبة تتسق مع التزاماتهم القائمة بموجب القانون الوطني والقانون الدولي والتزاماتهم الطوعية، بما في ذلك المدونة والصكوك الداعمة لها، بالإضافة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ذات الصلة وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها التي تولي متطلبات وفرص تربية الأحياء المائية الاعتبار الواجب. وتربية الأحياء المائية مدعومة بخدمات نظام إيكولوجي يجب تثمينها وحمايتها لضمان توفرها على المدى الطويل.

7-1-2 وينبغي للأطراف جميعًا التسليم بتضافر الحقوق والمسؤوليات بأن حقوق المستخدمين تتوازن مع واجباتهم وتدعم الصون الطويل الأجل للموارد واستخدامها المستدام والحفاظ على الأساس الإيكولوجي لإنتاج الأغذية المائية. وينبغي لمشغلي تربية الأحياء المائية تبني أفضل الممارسات التي تقلل إلى الحدّ الأدنى الضرر بالبيئة الأرضية والمائية والأنواع المرتبطة بها ودعم سبل العيش الكريم.

7-1-3 وينبغي للأعضاء تيسير وتدريب ودعم أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية لتمكينهم من المشاركة في إدارة الموارد المائية التي يعتمدون عليها في رفاههم وسبل عيشهم وتحمل المسؤولية عنها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق ونُظم مستخدميها الشرعيين. وبناء على ذلك، ينبغي للأعضاء إشراك جميع المجتمعات المحلية المعتمدة على تربية الأحياء المائية – مع إيلاء اهتمام خاص للمشاركة المنصفة للنساء والشباب والفئات المنكشفة على المخاطر والمهمشة – وغيرهم من أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية في تصميم وتخطيط تدابير إدارة تربية الأحياء المائية، وفي تنفيذها حسب الاقتضاء.

7-1-4 وينبغي تعزيز نظم الإدارة التشاركية للموارد، كالإدارة المشتركة وما إلى ذلك، وفقًا للسياسات الوطنية ضمن حدود قوانينها وأنظمتها، مع مراعاة آليات التعاون الإقليمي.

7-1-5 وينبغي للأعضاء أن يكفلوا إيضاح الأدوار والمسؤوليات في سياق ترتيبات الإدارة المشتركة للأطراف المعنية وأصحاب المصلحة والاتفاق عليها من خلال عملية تشاركية مدعومة قانونًا. والأطراف جميعها مسؤولة عن تولي أدوار الإدارة المتفق عليها.

7-1-6 وينبغي لجميع أعضاء منظمة الأغذية والزراعة أن يكفلوا تمثيل أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية والنساء والفئات المعرضة للمخاطر والمهمشة في المنظمات والهيئات المحلية والوطنية ذات الصلة ومشاركتهم جميعًا بنشاط في عمليات صنع القرار ورسم السياسات ذات الصلة.

7-1-7 وينبغي لأصحاب المصلحة جميعًا تشجيع ودعم أدوار النساء والرجال، ولا سيّما الشباب، ومشاركتهم/انخراطهم على قدم المساواة، وتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية والفئات المهمشة في تربية الأحياء المائية، سواء أكان ذلك في أنشطة الإنتاج والتوزيع والمدخلات (البذور والأعلاف)، وعمليات ما قبل الاستزراع أو التربية أو ما بعد الحصاد، في سياق الإدارة المشتركة وفي تعزيز التربية المستدامة للأحياء المائية، لتساهم بمعارفها ومنظوراتها واحتياجاتها الخاصة بها. وينبغي، إذا ما اقتضى الأمر، تصميم تدابير خاصة لتحقيق هذا الهدف.

7-1-8 وينبغي للأعضاء وضع اتخاذ فعالة خاصة بتربية الأحياء المائية لإجراء التقييم والرصد المناسبين للمخاطر البيئية بهدف التقليل إلى الحدّ الأدنى من الآثار البيئية الضارة وما يتصل بها من عواقب اقتصادية واجتماعية ناجمة عن استخراج المياه واستخدام الأراضي وتصريف النفايات السائلة وإدخال وإنتاج الأنواع الغازية الدخيلة واستخدام العقاقير والمواد الكيميائية.

وفي حين أنه من الضروري النظر في آثار المزارع الفردية، يتعيّن أيضًا النظر في الآثار التآزرية الإضافية للمزارع العديدة، حتى الصغيرة منها، لأن المهم هو قدرة النظام الإيكولوجي المحيط على دعم العمليات والنتائج الزراعية.

7-1-9 في حالة وجود مسائل عابرة للحدود وغير ذلك من مسائل شبيهة، مثل المياه والموارد المائية المشتركة، ينبغي للأعضاء أن يعملوا معًا لضمان حماية حقوق المشتغلين في تربية الأحياء المائية، بما في ذلك الحق في مطالبات الأضرار والتعويض.

7-1-10 وينبغي للأعضاء أن يروجوا للرصد البيئي الدائم للمسطحات المائية/مستجمعات المياه التي تدعم تربية الأحياء المائية. وينبغي وضع مؤشرات معيارية لجودة المياه ورفاه النظم الإيكولوجية. وينبغي أيضًا ربط هذا الرصد بنظم الإنذار المبكر لكي يتسنى التوصل إلى تدابير للوقاية والتخفيف من الأثر.

7-2 صون التنوع البيولوجي المائي واستخدامه المستدام وتطويره في تربية الأحياء المائية

7-2-1 تتسق هذه الخطوط التوجيهية مع خطة العمل العالمية لصون الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام وتطويرها، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة بعد مشاورات مستفيضة واعتمدها أعضاء مجلس المنظمة في عام 2021. وهي تقرّ بثلاثة احتياجات وتحديات أساسية للإدارة المستدامة للموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة:

(أ) ستشكل الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة، البري والمستزرع منها، الأساس للدور المستقبلي لهذه الموارد في النظم الغذائية المائية، ويجب صون الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة الهامة المعرضة للخطر؛

(ب) من الضروري تطبيق المبادئ الأساسية للإدارة الوراثية على الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة المستأنسة لضمان استخدامها على نحو مستدام في تربية الأحياء المائية؛

(ج) والتحسين الوراثي في تربية الأحياء المائية متخلف كثيرًا عن التحسين الوراثي في الزراعة الأرضية، ويمكن للتعجيل باعتماد التحسين الوراثي المناسب أن يؤثر إيجابًا على كفاءة إنتاج تربية الأحياء المائية واستدامته.

7-2-2 تقرّ هذه الخطوط التوجيهية بما يلي: (1) إنّ الإدارة الفعالة للموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة مقيدة بنقص المعلومات عن وضعها الوطني والإقليمي والعالمي؛ (2) وتمثيل الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة في تطوير ورصد حالة التنوع البيولوجي العالمي في إطار الصكوك الدولية منقوص، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم وجود مؤشرات على وضع هذه الموارد؛ (3) ويجب أن تستند الإدارة الأكثر فعالية للموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة إلى زيادة المعرفة بكل من هذه الموارد والرصد الفعال لوضعها.

7-2-3 تقرّ هذه الخطوط التوجيهية بأن آثارًا وراثية قد تنشأ عن تفاعل الأنواع المستزرعة مع الموارد البرية، لا سيّما من الأنواع المدخلة والأنواع المستزرعة التي يجري تطويرها. وتشمل الآثار الجينية غير المرغوبة تلوث مخزونات الجينات المحلية من خلال التهجين والإقحام، ما قد يجعلها أقل ملاءمة، وفقدان الأنواع المحلية أو التغيير في تكوين أو وفرة الأنواع من خلال المنافسة أو الافتراس أو تدهور الموائل. وبعض أنواع الأحياء المائية الهامة معرض للخطر في البرية، بما في ذلك بفعل الآثار البشرية المنشأ التي تشمل تدمير الموائل والصيد المخالف للولوج المقيد والصيد غير المشروع والصيد الجائر. كذلك قد يكون بعض الأنواع المستزرعة الفريدة معرضة للخطر أيضًا. ومن المهم التعرف على الأنواع والأرصدة البرية والأنواع المستزرعة المعرضة للخطر ورصدها وتعزيز صونها الفعال. وينبغي أن ينظر تقييم المخاطر أيضًا في الآثار الحالية والمستقبلية للتغير البيئي بما في ذلك تغير المناخ.

7-2-4 وينبغي للأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين التسليم بأنه ينبغي صون الموارد الوراثية المعرضة للخطر، مع إعطاء الأولوية للصون في الموقع عندما يكون ذلك ممكنًا مثلًا من خلال مناطق مائية محمية وحتى من خلال إدارة مصايد الأسماك. ويمكن استكمال الصون في الموقع أو استبداله، في الحالات القصوى، بالصون خارج الموقع الطبيعي في شكل بنوك جينات حية أو بنوك جينات في المختبر مثل حفظ الأمشاج أو الأجنة بالتبريد. وهناك حاجة إلى إجراء بحوث لتوسيع خيارات الصون خارج الموقع الطبيعي في المختبر للأنواع المائية المهددة بالانقراض.

7-2-5 وينبغي للأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين أن يبذلوا جهودًا لتقليل الآثار الضارة لإدخال الأنواع غير المحلية والأنواع المستزرعة المطورة على تربية الأحياء المائية، سواء أكان هذا الإدخال عرضيًا أم متعمدًا. وينبغي أن تستند عمليات الإدخال إلى المبدأ التحوطي وأن تستند إلى تقييم سليم للمخاطر ولإدارة هذه المخاطر. وينبغي للأعضاء، كلما أمكن ذلك، تشجيع اتخاذ خطوات للتقليل إلى الحدّ الأدنى من الآثار الضارة الناجمة عن عمليات الإدخال هذه على الأرصدة البرية. وينبغي وضع خطوط توجيهية محددة وهادفة مستندة إلى أفضل الممارسات القائمة على المخاطر وإلى مدونات الممارسات القائمة وتوزيع هذه الخطوط التوجيهية على نطاق واسع.

7-2-6 وينبغي للأطراف جميعًا الإقرار بأنّ استئناس معظم أنواع الأحياء المائية قد جاء مؤخرًا، فإنها تحتفظ عمومًا بمستويات عالية من التباين الوراثي، ما يوفر إمكانات كبيرة للتكيف والتنمية في المستقبل. غير أن انتفاء الاهتمام بمبادئ الإدارة الوراثية يؤدي إلى تآكل هذا التباين في العديد من أنظمة إمدادات البذور الهامة، ما يتسبب بتربية الأقارب والجنوح الوراثي. كذلك يحدث فقدان لنقاء بعض الأنواع من خلال التهجين غير المضبوط ضبطًا كافيًا. وقد تكون لهذه الممارسات آثار سلبية طويلة الأجل على الإنتاجية وينبغي تجنّبها.

7-2-7 وينبغي للأطراف جميعًا أن تشجع تطبيق المبادئ الأساسية للإدارة الوراثية، لا سيّما ضمن النظم الرئيسية لتوريد البذور. وينبغي أن يكون ذلك مصحوبًا برصد الوضع الوراثي للأرصدة في المراحل المختلفة من سلسلة قيمة توريد البذور. ويتعيّن تطوير وتعزيز ونشر أدوات متينة ميسورة الكلفة لدعم هذا الرصد (مثل نُظم الواسمات الوراثية الهادفة).

7-2-8 وتقّر هذه الخطوط التوجيهية بأن التحسين الوراثي في الأنواع المائية متخلف كثيرًا عن التحسن الوراثي في الزراعة الأرضية، باستثناء عدد قليل من الأنواع، وأن الاستيعاب بطيء، لا سيّما للعديد من الأنواع المستزرعة في العالم النامي التي تشكّل مكونات هامة للأمن الغذائي والتغذوي. وتتمتع التربية الانتقائية بإمكانات هائلة لتحسين كفاءة إنتاج تربية الأحياء المائية، إذ يمكن تحقيق مكاسب وراثية بنسبة 13 في المائة لكل جيل للعديد من السمات الهامّة تجاريًا.

7-2-9 وينبغي للأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة الترويج لاستيعاب التحسين الوراثي المناسب وتسريع وتيرته، مع التركيز على برامج التربية الانتقائية المدارة جيدًا كتكنولوجيا أساسية. وينبغي أن يشمل الترويج إذكاء الوعي وبناء القدرات وجهود البحث والتطوير المناسبة والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص. ويجب أن تتبنى نُهج التربية الانتقائية بالضرورة مقاربة طويلة الأجل، مع مراعاة تبني استراتيجيات مناسبة لتوفير الموارد والنشر.

7-2-10 وينبغي للأطراف جميعًا أن تضع، على الصعيدين الوطني والإقليمي، سياسات واستراتيجيات هادفة للصون الفعال للتنوع الوراثي واستخدامه المستدام وتنميته وينبغي أن تستند هذه السياسات والاستراتيجيات إلى مستويات مناسبة من الاستثمار وبناء القدرات والمؤسسات. وينبغي أن تكون تدابير الحصول المنصف على المنافع وتقاسمها، والتي تحترم السمات الرئيسية للموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة، مبدأ أساسيًّا من مبادئ وضع هذه الاستراتيجيات والسياسات.

7-3 أفضل ممارسات التربية المستدامة للأحياء المائية

7-3-1 ينبغي للأعضاء تعزيز أفضل ممارسات التربية المستدامة للأحياء المائية دعمًا للمجتمعات الريفية والعاملين في مجال الأسماك ومنظمات المنتجين ومستزرعي الأسماك وطيف عريض من أصحاب المصلحة الآخرين.

7-3-2 وينبغي لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في تربية الأحياء المائية أن يلتزموا التزامًا راسخًا بوضع ونشر وتنفيذ مدونات لأفضل الممارسات الفعالة الكلفة للتربية المستدامة للأحياء المائية استنادًا إلى التعلّم من التجارب الناجحة وغير الناجحة.

7-3-3 ولتعزيز التعاون والتنظيم الذاتي، ينبغي للأعضاء دعم صغار المزارعين ومستزرعي الأحياء المائية وقطاع تربية الأحياء المائية عمومًا لإنشاء مجموعات مساعدة ذاتية لمستزرعي الأحياء المائية ورابطات للمنتجين، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء والفئات المعرضة للمخاطر والمهمشة.

7-3-4 ويتعيّن رعاية التعاون بين قطاع تربية الأحياء المائية والحكومات، ولكن أيضًا مع السلطات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية واتحادات العمال ومؤسسات البحوث وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين المنخرطين في سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية، من أجل اعتماد أفضل ممارسات التربية المستدامة للأحياء المائية.

7-3-5 وسعيًا إلى استقطاب المستثمرين وإبقاء المستزرعين في القطاع، يجب على الأعضاء وضع إطار شمولي واقعي ومبسط لعمل المشاريع التجارية لتربية الأحياء المائية وتحديد كيف يمكن تطبيق الأطر التنظيمية من أجل تنمية القطاع.

7-3-6 وعلى المزارع التجارية التي تعامل على أنها مشاريع أعمال أن تتبنى ممارسات إدارية محسّنة وأن تكون مستدامة تقنيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وبيئيًا لكي تواصل عملها على مدى فترة معينة.

7-3-7 وينبغي للحكومات أن تساعد المستزرعين على زيادة فرص حصولهم على الائتمانات والدعم المالي والتأمين ضد المخاطر لتمكينهم من اعتماد ممارسات إدارية محسّنة وزيادة الإنتاج وتحسين صافي دخل المستزرعين.

7-3-8 وينبغي للأعضاء تعزيز التدريب وبناء القدرات والمشاركة الفعّالة للعاملين في الأسماك ومستزرعي الأسماك ومجتمعات تربية الأحياء المائية لتطوير ممارسات إدارة التربية المستدامة للأحياء المائية. وينبغي أن تأخذ هذه الممارسات في الاعتبار حقوق مستخدمي النظم الإيكولوجية المشتركة الآخرين وإمكانية وصولهم إليها.

7-3-9 وينبغي للأطراف جميعًا أن تشجّع مشاركة المستزرعين المائيين والمزارعين والمنظمات التابعين لها، بالإضافة إلى مجتمعاتهم المحلية، في تحديد الأولويات والتوجهات البحثية، بما في ذلك الأهداف والاحتياجات المحددة الشاملة العابرة للقطاعات لمشاريع البحوث، وجعل نتائج البحوث في متناول هؤلاء جميعهم وضمان أن تكون قابلة للتطبيق في السياقات المحلية والوطنية.

7-3-10 وينبغي للأعضاء أن يكثفوا الجهود الرامية إلى تحسين اختيار واستخدام الأعلاف ومكونات الأعلاف والمواد المضافة إلى الأعلاف والأسمدة المناسبة، بما في ذلك الأسمدة العضوية.

7-3-11 وينبغي للأعضاء إجراء بحوث للعثور على مصادر جيدة بديلة للبروتينات النباتية بحيث تولّد نمو الأسماك لتحل محل مصادر البروتينات الحيوانية الأعلى كلفة وخفض تكاليف الأعلاف لزيادة الأرباح التجارية وتكون في الوقت نفسه مسؤولة بيئيًا واجتماعيًا.

7-3-12 ويجب تنظيم استخدام المنتجات الزراعية الثانوية بعناية لتجنّب تلوث منتجات تربية الأحياء المائية بمسببات الأمراض والطفيليات والمعادن الثقيلة ومضادات الميكروبات (المضادات الحيوية ومبيدات الطفيليات والعقاقير المضادة للفطريات والعقاقير المضادة للفيروسات) وغيرها من المواد التي يحتمل أن تكون ضارة بالإنسان ومرافق تربية الأحياء المائية والنظم الإيكولوجية المحيطة.

7-3-13 وينبغي للأعضاء أن يعززوا في المزارع استراتيجيات وممارسات الأمن البيولوجي التي تعطي الأفضلية لتدابير النظافة الصحية واللقاحات، وأن يكفلوا استخدامًا آمنًا وفعالًا ومسؤولًا للعقاقير البيطرية المأذون باستخدامها في تربية الأحياء المائية. وقد تشمل هذه الأدوية الهرمونات ومضادات الميكروبات واللقاحات وعقاقير التخدير والمهدئات والمنتجات الكيميائية التي تُطبّق على الكائنات المائية وليس على البيئة المائية.

7-3-14 وينبغي للأعضاء أن يعززوا التعاون في ما يتعلق باستراتيجيات أو ممارسات الأمن البيولوجي في المزارع في ما بين المستزرعين وأخصائيي الإرشاد الزراعي والأطباء البيطريين ومساعدي الأطباء البيطريين وغيرهم من خبراء صحة الأسماك

والنباتات المائية لإذكاء الوعي وبناء القدرات في مجال المحافظة على صحة الأسماك والنباتات المائية والإدارة الكفؤة للمزارع.

7-3-15 وينبغي للأعضاء تنظيم استخدام المدخلات الكيميائية وغيرها من المدخلات البيولوجية في تربية الأحياء المائية التي يمكن أن تشكّل خطرًا على صحة الإنسان ومرافق تربية الأحياء المائية والبيئة. وينبغي أن تنظر الأنظمة في قدرة النُظم الإيكولوجية المائية المتلقية على التحمّل والتخفيف من وطأة التأثيرات.

7-3-16 وينبغي للأعضاء أن يشترطوا ألا يشكل التخلص من نفايات تربية الأحياء المائية مثل المخلفات والحمأة والأسماك التالفة أو المريضة والعقاقير البيطرية الزائدة وغيرها من المدخلات الكيميائية، خطرًا على صحة الإنسان والبيئة. وعند الضرورة، ينبغي للأعضاء أن يتطلبوا معالجة هذه النفايات قبل التخلص منها لحماية مرافق تربية الأحياء المائية والبيئة.

7-3-17 وينبغي للأعضاء أن يضمنوا استزراع منتجات تربية الأحياء المائية وصيدها ومناولتها وتجهيزها وتوزيعها بحيث يُحافظ على قيمتها الغذائية وجودتها وسلامتها، وتُخفض النفايات وتقلل إلى الحدّ الأدنى الآثار السلبية على البيئة، فضلاً عن ضمان إمكانية تتبع هذه المنتجات، حيثما أمكن ذلك.

7-3-18 وينبغي للأعضاء تشجيع الممارسات المسؤولة والمستدامة بين المواطنين والممارسين للحدّ من الفاقد والمهدر في تربية الأحياء المائية وضمان الاستخدام السليم الفعال للموارد، كالمياه والطاقة.

7-3-19 وينبغي للأعضاء قبل الاستزراع وبعده وأثناءه وضع وإنفاذ معايير للمدخلات الكيميائية والبيولوجية لعمليات تربية الأحياء المائية، بما في ذلك استخدامها في تعزيز ومعالجة وتحسين المياه ومياه الصرف الصحي والتربة والرواسب والأعلاف والكائنات الحية المستزرعة. ويجب أن يتطلب المعيار وضع وسوم تتضمن المعلومات عن المنتج وتكوينه وتركيزه ومحتواه والآثار الجانبية المحتملة وردود الفعل السلبية والمنشأ وتاريخ انتهاء الصلاحية وتعليمات بشأن الاستخدام والتخزين وما إلى ذلك.

7-3-20 وسعيًا إلى تعزيز الحوكمة وشفافية المعلومات بشأن أنشطة تربية الأحياء المائية، ينبغي للأعضاء توفير منصة لتبادل المعلومات من معارف ومواقف وقيم وممارسات وتصورات لدى الأطراف المعنية في ما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بإنتاج تربية الأحياء المائية.

7-3-21 وينبغي للأعضاء تمتين حوكمة مخاطر الكوارث من أجل إدارتها، وذلك من خلال تشجيع الاتساق والشفافية في قرارات إدارة المخاطر والاستثمار في الحدّ من مخاطر الكوارث سعيًا إلى تعزيز القدرة على الصمود والتكيّف، والمساهمة في تطوير وتنفيذ أساليب فعالة للحدّ من المخاطر.

8- المسؤولية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين

8-1 المسؤولية الاجتماعية

8-1-1 ينبغي للأطراف جميعًا أن تنظر في نُهج لتخطيط وإدارة تربية الأحياء المائية متكاملة وإيكولوجية وشاملة تأخذ في الاعتبار سبل عيش العاملين في مجال تربية للأحياء المائية والمستزرعين وغيرهم من أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لتنمية اجتماعية واقتصادية تشرك أصحاب المصلحة المعنيين جميعهم في المباحثات المتعلقة باستخدام تربية الأحياء المائية للحيز المكاني والمياه؛ وينبغي السعي إلى إيجاد آليات تيسير للحوارات الاجتماعية والمنافع والفرص، لا سيّما للسكان المحليين.

8-1-2 وينبغي للأطراف جميعًا تحسين المسؤولية الاجتماعية لقطاع تربية الأحياء المائية تجاه القطاعات الأخرى التي تشترك معه في النظم الإيكولوجية وتتوخى الحرص في استخدام وصون الموارد الطبيعية، وذلك لتحسين التصور العام لتربية الأحياء المائية وقبولها اجتماعيًا. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في المناطق التي تكون فيها مشاريع تربية الأحياء المائية جديدة.

8-1-3 وينبغي للأعضاء أن يشجعوا الاستثمار في خدمات تنمية الموارد البشرية كالحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والتدريب ومحو الأمية والإدماج الرقمي وغير ذلك من المهارات ذات الطابع الفني التي تولد قيمة مضافة إلى صون واستخدام موارد تربية الأحياء المائية، بالإضافة إلى إذكاء الوعي وتحقيق عدم التمييز وضمان إنصاف توزيع الفوائد.

8-1-4 وينبغي للأعضاء تعزيز الضمان الاجتماعي وظروف العمل اللائقة للعمال على طول سلسلة القيمة الكاملة لتربية الأحياء المائية، مع مراعاة خصائص المستزرعين والمجتمعات المعتمدة على تربية الأحياء المائية، والاعتراف بالمشاركة القائمة على الأسرة أو إضفاء الطابع الرسمي عليها كآلية للحصول على الضمان الاجتماعي.

8-1-5 وينبغي للأعضاء أن يدعموا تطوير خدمات أخرى مناسبة لأصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية وتوفير إمكانية الحصول عليها، مثل برامج الادخار والائتمان والتأمين والإرشاد وصحة الحيوان، مع التركيز بوجه خاص على ضمان حصول النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المعرضة للمخاطر والمهمشة على هذه الخدمات.

8-1-6 ينبغي للأعضاء أن يقرّوا بأنّ المجموعة الكاملة من الأنشطة على طول سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية هي عمليات اقتصادية ومهنية – سواء أكانت قبل الحصاد أو بعده وسواء أتمّت في بيئة مائية أم على اليابسة وفي حال قام بها الرجال أو النساء. وينبغي اعتبار الأنشطة جميعها، سواء أكانت بدوام جزئي أم عرضية أم تجارية و/أو للكفاف. وينبغي توسيع فرص التطوير المهني والتنظيمي، بما في ذلك للفئات المنكشفة على المخاطر العاملة ضمن سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية.

8-1-7 وينبغي للأعضاء ترويج العمل اللائق لكافة العاملين في تربية الأحياء المائية، بما في ذلك في القطاعين النظامي وغير النظامي، وتهيئة الظروف المناسبة لضمان مساهمة أنشطة تربية الأحياء المائية في القطاعين النظامي وغير النظامي في الاقتصادات المحلية والوطنية وفي استدامة قطاع تربية الأحياء المائية وفقًا للقانون الوطني.

8-1-8 وينبغي للأعضاء تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة لقطاع تربية الأحياء المائية ولأصحاب المصلحة فيه، واتباع سياسات اقتصادية شاملة وغير تمييزية وسليمة لاستخدام المناطق البحرية ومناطق المياه العذبة والأراضي لتمكين أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية، لا سيّما النساء والشباب والشعوب الأصلية والفئات المعرضة للمخاطر، من الحصول على عائد عادل من عملهم واستثماراتهم ومهاراتهم وإدارتهم، وتشجيع صون الموارد الطبيعية وإدارتها إدارة المستدامة.

8-1-9 وينبغي للأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة دعم فرص إدرار الدخل القائمة بالفعل، أو تطوير فرص تكميلية وبديلة - بالإضافة إلى الأرباح من الأنشطة المتعلقة بتربية الأحياء المائية - لأصحاب المشاريع الصغيرة، حسب الاقتضاء ودعمًا للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتنويع سبل العيش. وينبغي التنويه بدور تربية الأحياء المائية في الاقتصادات المحلية وصلتها بالاقتصاد الأوسع نطاقًا والاستفادة منها. وينبغي للمجتمعات التي تعتمد والعمال الذين يعتمدون على تربية الأحياء المائية الاستفادة على نحو منصف من تطورات مثل السياحة القائمة على مجتمعات تربية الأحياء المائية.

8-1-10 وينبغي للأطراف جميعًا أن تهيئ للرجال والنساء العاملين في مجال تربية الأحياء المائية ظروف العمل في بيئة خالية من الجريمة والعنف وأنشطة الجريمة المنظمة والقرصنة والسرقة والاستغلال الجنسي والفساد وإساءة استعمال السلطة. وينبغي للأطراف جميعًا أن تتخذ خطوات لوضع تدابير تهدف إلى القضاء على العنف القائم على نوع الجنس وحماية أي شخص يتعرض لهذا العنف في أماكن العمل والمجتمعات المحلية لتربية الأحياء المائية. وينبغي للأعضاء كفالة أن يحصل إلى العدالة ضحايا العنف وسوء المعاملة وغيرهما.

8-1-11 كما ينبغي للأعضاء والجهات الفاعلة في تربية الأحياء المائية، بما في ذلك السلطات التقليدية والعرفية، فهم وإقرار واحترام دور العمال المهاجرين في تربية الأحياء المائية. وينبغي للأعضاء والجهات الفاعلة في تربية الأحياء المائية التعاون لإيجاد الأطر المناسبة لحماية حقوق الإنسان وحقوق العمال، سواء بموجب القانون التشريعي أو العرفي، لتحقيق الإدماج العادل والكافي للمهاجرين الذين يشاركون في عمليات تربية الأحياء المائية ولا يتهددون الحوكمة والتنمية القائمتين على مجتمعات تربية الأحياء المائية المحلية وفقًا للقانون الوطني. وينبغي للأعضاء أن يسلّموا بأهمية التنسيق بين حكوماتهم الوطنية في ما يتعلق بهجرة العاملين في تربية الأحياء المائية عبر الحدود الوطنية. وينبغي تحديد السياسات والتدابير الإدارية بالتشاور مع منظمات ومؤسسات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

8-1-12 وينبغي للأعضاء معالجة قضايا الصحة والسلامة المهنيتين وظروف العمل غير العادلة لجميع العاملين في تربية الأحياء المائية، لا سيّما الشباب والنساء والفئات المعرضة على المخاطر والمهمشة، عن طريق ضمان أن تتضمن تشريعاتهم الوطنية القوانين اللازمة وتنفيذ هذه القوانين وفقًا للمعايير والاتفاقيات والصكوك الدولية التي يكون العضو طرفًا متعاقدًا فيها، مثل التوصيات والخطوط التوجيهية والاتفاقيات ذات الصلة الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وينبغي للأطراف جميعًا أن تسعى جاهدة إلى ضمان ظروف عمل لائقة وأن يكون كل من الصحة والسلامة المهنيتين جزءًا لازمًا لا يتجزأ من مبادرات إدارة وتطوير تربية الأحياء المائية.

8-1-13 وينبغي للأعضاء القضاء على أيٍ من أنواع الممارسات غير القانونية، مثل العمل القسري، ومنع عبودية الديون وعمل الأطفال، من بين أمور أخرى، لا سـيّما في حالة العمال المهاجرين والنسـاء والأطفال وغيرهم ممن يعيشـون في أوضاع هشة. وهناك حاجة إلى اعتماد تدابير فعالة لحماية مشغلي تربية الأحياء المائية والعاملين في هذه القطاع.

8-1-14 وينبغي للأعضـاء أن يوفروا ويمكّنوا الوصـول إلى المدارس والمرافق التعليمية التي تلبي احتياجات المجتمعات المعتمدة على تربية الأحياء المائية وتيسّر العمالة اللائقة والمربحة للشباب، مع احترام خياراتهم المهنية، وتوفير فرص متكافئة للشباب والرجال والنساء وكذلك للشعوب الأصلية والفئات المعرضة للمخاطر.

8-2 المساواة والإنصاف بين الجنسين

8-2-1 ينبغي للأطراف جميعًا الإقرار بدور المرأة في أنشطة تربية الأحياء المائية. ويتطلب تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين جهودًا متضافرة من الجميع، وأن يكون تعميم مراعاة المنظور الجنساني جزءًا لا يتجزأ من جميع استراتيجيات تطوير الأحياء المائية. وتتطلب هذه الاستراتيجيات نُهجًا مختلفة في السياقات الثقافية المختلفة لتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين وينبغي لها أن تتحدى الممارسات التمييزية ضد المرأة.

8-2-2 وينبغي للأعضاء أن يمتثلوا لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وأن ينفذوا الصكوك ذات الصلة التي هم أطراف فيها، ولا سيّما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، لتعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين.

8-2-3 وينبغي للأعضاء السعي إلى ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسياسات الموجهة نحو تربية الأحياء المائية. وينبغي للأعضاء اعتماد تدابير محددة للتصدي للتمييز ضد المرأة، مع إيجاد مساحات لمنظمات المجتمع المدني وللعاملات ومنظماتهن للمشاركة في رصد تنفيذ هذه التدابير. وينبغي تشجيع المرأة على المشاركة في منظمات تربية الأحياء المائية وتوفير الدعم ذي الصلة للتطوير التنظيمي.

8-2-4 وينبغي للأعضاء أن يطرحوا سياسات وتشريعات لتعزيز المساواة بين الجنسين كوسيلة لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين، وأن يقوموا، حسب الاقتضاء، بتكييف التشريعات والسياسات والتدابير التي لا تتفق مع الإنصاف والمساواة بين الجنسين، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والثقافية التي تكرّس إخضاع النساء.

8-2-5 وينبغي أن يكون الأعضاء في طليعة تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين بوسائل منها تعيين المزيد من النساء كموظفات إرشاد وضمان حصول الرجال والنساء على قدم المساواة على الخدمات الإرشادية والتقنية المتعلقة بتربية الأحياء المائية، بما في ذلك الدعم القانوني.

8-2-6 وينبغي للأطراف جميعًا أن تتعاون على وضع مؤشرات ونظم للرصد والتقييم لتقدير أثر التشريعات والسياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين وضع المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.
وينبغي للأعضاء وأصحاب المصلحة والمؤسسات ذات الصلة جمع وتقديم معلومات مصنفة حسب نوع الجنس حول المشاركة في وظائف تربية الأحياء المائية وتراخيصها وما إلى ذلك.

8-2-7 وينبغي للأطراف جميعًا أن تشجع على تطوير تكنولوجيات أفضل ذات أهمية وملائمة لعمل المرأة في مجال تربية الأحياء المائية.

9- سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق والتجارة

9-1 تقرّ هذه الخطوط التوجيهية بأنه كان من شأن تطور تربية الأحياء المائية لتصبح نظامًا غذائيًا تجاريًا رئيسيًا يوفر غالبية البروتينات الغذائية المائية في أنحاء العالم بروز تحليل وتطوير وحوكمة سلسلة القيمة لتربية الأحياء المائية كنهج قيّم ومتكامل لتعزيز التربية المستدامة للأحياء المائية. ويهدف هذا النهج إلى تحليل وفهم الديناميكيات الفاعلة عند عُقَد سلسلة القيمة، التي تشمل الأطراف الفاعلة الرئيسية والتكاليف والفوائد والقيمة المضافة وخلق القيمة، وإرشاد بلورة الخيارات بشأن السياسات وأدوات السوق المناسبة لترويج التربية المستدامة للأحياء المائية في التجارة الدولية بالأغذية.

9-2 ينبغي تحليل أوجه التفاعل والتآزر بين الجهات الفاعلة في سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية وبينها وبين بيئة أعمالها وسياساتها لتقييم كيفية نشوء حواجز الوصول والدخول ودور وتأثير الجهات الفاعلة المختلفة في مجال تربية الأحياء المائية، وكيف يمكن توزيع المكاسب والمخاطر توزيعًا منصفًا.

9-3 ويُشجع الأعضاء على استخدام تحليل سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية لتطوير فهم شمولي لكيفية أداء سلسلة قيمة تربية للأحياء المائية معينة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا. وينبغي لهم أن يضعوا رؤية تتبناها المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة الخاصة وأصحاب المصلحة الآخرون بشأن كيفية تحسين أداء سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية وقدرتها التنافسية، مثلًا من خلال التدخلات السياساتية والاستثمار العام وفرص بناء القدرات والحوافز المالية والضريبية والرصد والتدابير التصحيحية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

9-4 وينبغي للأطراف جميعًا كفالة أن تكون الجهات الفاعلة في سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية جزءًا من عمليات صنع القرار، مع التسليم بأن علاقات القوة غير المتكافئة أحيانًا بين الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة والفئات المعرضة للمخاطر والمهمشة قد تتطلب اهتمامًا ودعمًا خاصين.

9-5 وينبغي للأطراف جميعًا أن تعترف بالدور الذي تؤديه المرأة أحيانًا كثيرة على طول سلسلة القيمة، وأن تدعم إدخال تحسينات لتيسير مشاركة المرأة في هذا العمل. وينبغي للأعضاء ضمان توفر وسائل الراحة والخدمات المناسبة للمرأة على النحو المطلوب لتمكين النساء من الاحتفاظ بسبل عيشهن وتعزيزها على طول سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية.

9-6 وينبغي للأطراف جميعًا أن تمنع الفاقد والمهدر من الأغذية على طول سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية وأن تسعى إلى إيجاد سبل لخلق منتجاتها وإضافة قيمة إليها، بالبناء أيضًا على التكنولوجيات التقليدية والمحلية القائمة والفعالة من حيث الكلفة والمراعية للاعتبارات الجنسانية والذكية مناخيًا والابتكارات المحلية ونقل التكنولوجيا الملائمة ثقافيًا. وينبغي تعزيز الممارسات المستدامة بيئيًا في إطار نهج النظام الإيكولوجي، ما يمنع، مثلًا، إهدار المدخلات (المياه والوقود والأعلاف وما إلى ذلك) على طول عمليات سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية.

9-7 وينبغي للأعضاء أن ييسروا الوصول المتكافئ إلى الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والدولية وأن يشجعوا التجارة المنصفة وغير التمييزية لمنتجات تربية الأحياء المائية. وينبغي لهم أن يعملوا معًا على وضع أنظمة وإجراءات تجارية تدعم التجارة الإقليمية والدولية المسؤولة في منتجات تربية الأحياء المائية وتراعي الاتفاقات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية، مع مراعاة حقوق والتزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية حيثما يكون ذلك مناسبًا.

9-8 وينبغي للأعضاء أن يولوا الاعتبار الواجب لأثر التجارة الدولية بالأسماك وما يرتبط بها من إعادة هيكلة لسلسلة قيمة تربية الأحياء المائية على صغار المستزرعين المحليين والعمال ومجتمعاتهم المحلية. وينبغي للأعضاء أن يكفلوا ألا يؤثر تعزيز التجارة الدولية في منتجات تربية الأحياء المائية تأثيرًا سلبيًا على الاحتياجات التغذوية لمن تكون للأسماك أهمية حاسمة في نظامهم الغذائي وصحتهم ورفاههم ولا تتوفر لهم بسهولة أو بأسعار معقولة مصادر غذاء أخرى نظيرة. كما ينبغي للأعضاء أن يكفلوا توزيع الفوائد المتأتية من التجارة الدولية توزيعًا منصفًا.

9-9 وينبغي للأعضاء أن يتيحوا لأصحاب المصلحة في سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات التجارية ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، يتوجب أن يكون صغار مستزرعي تربية الأحياء المائية وغيرهم من المشغلين قادرين على الوصول في الوقت المناسب وبدقة إلى معلومات وخدمات السوق لمساعدتهم على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة. وبناء القدرات مطلوب كذلك كي تتمكن الجهات الفاعلة في مجال تربية الأحياء المائية جميعها، وخاصة النساء والشباب والشعوب الأصلية والفئات المعرضة للمخاطر، من التكيف على نحو منصف مع الفرص التي تتيحها اتجاهات السوق العالمية والأوضاع المحلية والاستفادة منها وفي الوقت نفسه تقليل أي آثار سلبية محتملة.

9-10 وينبغي للأعضاء أن يكفلوا اتساق قواعد دخول الأسواق مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، لا سيّما اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة، لا سيّما في ما يتعلق بوضع المعايير والأنظمة الفنية. ويجب أن تكون هذه المعايير والأنظمة الفنية مناسبة لأغراض حماية البيئة والمستهلكين وصحة الحيوان ورفاهيته والاستقامة الاجتماعية، وألا تستخدم كعقبات أمام التجارة مقنّعة.

9-11 وينبغي للأعضاء أن يشجعوا مواءمة الأنظمة والمعايير التقنية لمنتجات تربية الأحياء المائية بعضها مع بعض باستخدام معايير معترف بها دوليًا كتلك الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي في ما يتعلق بسلامة الأغذية وجودتها، وعن المنظمة العالمية لصحة الحيوان في ما يتعلق بصحة الحيوان، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في ما يتعلق بالنباتات المائية، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومعايير المنظمات الدولية الأخرى حيثما ينطبق ذلك مثل بروتوكولات اتفاقية التنوع البيولوجي: بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائيّة، وبروتوكول ناغويا – كوالالمبور التكميلي لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية بشأن المسؤولية والجبر التعويضي.

9-12 وينبغي للأعضاء أن ييسروا التجارة ودخول الأسواق عن طريق ترويج اتفاقات الاعتراف المتبادل ومعادلة وشفافية المعايير والأنظمة الفنية، استنادًا إلى المعايير المتفق عليها دوليًا وإلى الأدلة العلمية باستخدام منهجية تقييم المخاطر ومؤسسات معترف بها.

9-13 وينبغي للأطراف جميعًا أن تعزز المعايير الطوعية لاستدامة تربية الأحياء المائية التي تكون فعالة من حيث التكلفة وقابلة للتوقع وتفي بالحدّ الأدنى من المعايير الجوهرية المتضمنة في الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة لإصدار الشهادات في مجال تربية الأحياء المائية.

9-14 كما ينبغي للأطراف والجهات الفاعلة جميعًا ترويج واعتماد قواعد ومعايير التتبع لبناء الثقة وزيادة الشفافية في سلاسل قيمة تربية الأحياء المائية.

10- الاستثمار في التربية المستدامة للأحياء المائية

10-1 تقر هذه الخطوط التوجيهية بأن الاستثمار في التربية المستدامة للأحياء المائية يمكن أن يزيد الإنتاج ويحسّن الإنتاجية، مع ما لذلك من أثر كبير على التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر.

10-2 وتسلّم هذه الخطوط التوجيهية بأن الاستثمارات الخاصة في التربية المستدامة للأحياء المائية، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، توفر إمكانات وفرصًا كبيرة لمكاملة الموارد العامة الوطنية، وأن البلدان التي لديها أسواق تعمل بشكل معقول ويمكن التنبؤ بها وشفافة يمكن أن تجني منه فوائد كبيرة من حيث تحسين فرص الحصول على رأس المال والتكنولوجيا والمهارات والوصول إلى الأسواق وتوليد العمالة وزيادة الإنتاجية.

10-3 وينبغي للأعضاء والمؤسسات المالية تشجيع الاستثمار والتأمين في قطاع تربية الأحياء المائية، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقرّ وتحترم حقوق الحصول على موارد الأراضي والمياه والموارد الطبيعية، سواء أكانت هذه الحقوق قانونية أو عرفية، وسواء أكان يملكها أفراد أو مجتمعات.

10-4 وينبغي للأطراف جميعًا أن تكفل أن تعزز الاستثمارات في تربية الأحياء المائية الأمن الغذائي ولا تعرضه للخطر من خلال آثار ضارة على أي جانب من جوانب التوافر أو التمكّن أو الاستخدام أو الاستقرار.

10-5 وينبغي للأعضاء أن يضمنوا شفافية القواعد والعمليات المتعلقة بالاستثمار في تربية الأحياء المائية وإمكانية التحقق منها، ما يمكّن مساءلة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، ضمن بيئة تجارية وقانونية وتنظيمية مناسبة.

10-6 وينبغي للأعضاء أن يكفلوا احترام المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة لسيادة القانون، وأن يعكس المستثمرون أفضل الممارسات في هذا المجال، وأن يكونوا قادرين على الاستمرار اقتصاديًا، وأن تسفر استثماراتهم عن رخاء وقيم مشتركة دائمة ومنصفة.

10-7 ينبغي للأعضاء أن يكفلوا قيام المشاريع الاستثمارية في تربية الأحياء المائية بإجراء دراسات لتحديد الآثار الاجتماعية والبيئية كميًا وتحديد تدابير قابلة للتنفيذ للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، عن طريق تخفيف مخاطر وحجم الآثار السلبية لمشروع تربية الأحياء المائية وتقليلها إلى الحدّ الأدنى. ويمكن تمويل هذه الدراسات من خلال الموارد العامة إذا لزم الأمر، عن طريق إجراء تقييم بيئي استراتيجي.

10-8 وينبغي للأعضاء أن يستثمروا ويشجعوا الاستثمار في بحوث وابتكارات خاصة بتربية الأحياء المائية، بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية والمحلية. وينبغي تشجيع نماذج البحث والابتكار التي تربط وتعزز التعاون بين أصحاب المصلحة والأطراف ذات الصلة لتحسين الإنتاج.

10-9 وينبغي للأعضاء أن يقدموا دعمًا للاستثمارات المالية لمن لا يستطيع في العادة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية من المستزرعين وأن يقللوا مخاطر الاقتراض للمؤسسات المالية.

10-10 وينبغي للأعضاء تنظيم وتيسير وتوفير الأموال والقروض لتعديل وإعادة هيكلة المناطق الزراعية المكثفة المزدحمة التي تفتقر إلى المداخل والمخارج والخزانات ومرافق المعالجة الضرورية لتنفيذ الممارسات الإدارية المحسّنة.

11- تغير المناخ ومخاطر الكوارث

11-1 ينبغي للأعضاء أن يسلّموا بأن مكافحة تغير المناخ، بما في ذلك في سياق تعزيز تطوير التربية المستدامة للأحياء المائية، تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة، وفقًا لأهداف ومبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع الأخذ بالاعتبار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والمقاصد ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولا سيّما الهدف 13 منها.

11-2 وينبغي للأطراف جميعًا أن تسلّم بالأثر التفاضلي لتغير المناخ الطبيعي والناجم عن فعل الإنسان وللكوارث على تربية الأحياء المائية وأن تأخذها في الحسبان. وينبغي للأعضاء وضع سياسات وخطط للتصدي لتغير المناخ في تربية الأحياء المائية، ولا سيّما استراتيجيات التكيف والتخفيف، حيثما ينطبق ذلك، بالإضافة إلى بناء القدرة على الصمود، بالتشاور الكامل والفعّال مع أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية، بمن فيهم الشعوب الأصلية والرجال والنساء، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المعرضة للمخاطر والمهمشة. وينبغي تقديم دعم خاص لصغار مستزرعي تربية الأحياء المائية الذين يعيشون في مناطق قد يكون لتغير المناخ تداعيات خاصة على الأمن الغذائي والتغذية والإسكان وسبل العيش فيها.

11-3 وينبغي للأطراف جميعًا أن تسلّم بالحاجة إلى نُهج متكاملة وشاملة، بما في ذلك التعاون العابر للقطاعات، للتصدي لتغير المناخ ومخاطر الكوارث في تربية الأحياء المائية. وينبغي للأعضاء والأطراف الأخرى ذات الصلة اتخاذ خطوات لمعالجة قضايا من مثل التلوث وتآكل السواحل وتدمير الموائل الساحلية بسبب عوامل من صنع الإنسان. وتميل هذه القضايا إلى تعاظم تعرض نظم تربية الأحياء المائية لمخاطر تغير المناخ، ما يوهن سبل عيش أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية في المناطق المنكشفة، بالإضافة إلى إضعاف قدرتهم على التكيف مع الآثار الممكنة لتغير المناخ.

11-4 وينبغي للأعضاء مساعدة ودعم المجتمعات المعتمدة على تربية الأحياء المائية المتضررة من تغير المناخ أو الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان، بما في ذلك من خلال تقييم المخاطر وقابلية التأثر بها، وخطط التكيف معها والتخفيف من آثارها والإنعاش والمعونة، حسب الاقتضاء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للأعضاء أن ينشئوا، بالتعاون مع القطاع الخاص، مراكز للمخزونات البياضة وإنتاج البذور لتوفير بذور جيدة النوعية للمناطق المتضررة من الكوارث.

11-5 وينبغي للأعضاء أن يعززوا العلوم والمعلومات اللازمة لفهم المخاطر الطبيعية والمناخية الرئيسية وآثارها على تربية الأحياء المائية، بالإضافة إلى تحديد الفرص المتاحة للتخفيف من آثارها، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وإذكاء الوعي والإرشاد بشأن المرونة والقدرة على الصمود والتكيف، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاعتبارات الجنسانية.

11-6 وفي حالة الكوارث التي يسببها الإنسان والتي تؤثر على عمليات تربية الأحياء المائية، يتعيّن مساءلة الطرف المسؤول عن الأضرار الناجمة.

11-7 وينبغي للأطراف جميعًا أن تأخذ في الحسبان الأثر الذي قد يحدثه تغير المناخ والكوارث على سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية بأكملها والذي قد يأخذ شكل تغيرات في نظم الإنتاج والأنواع والكميات المستزرعة ونوعية الأسماك ومدة صلاحيتها والتداعيات على البنى التحتية ومنافذ التسويق. وينبغي للأعضاء تقديم الدعم لأصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية في ما يتعلق بتدابير التكيف من أجل الحدّ من الآثار السلبية. وعند إدخال أنواع جديدة من التكنولوجيا، يجب أن تكون مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات المستقبلية في الأنواع والمنتجات والأسواق ومع تقلب المناخ.

11-8 وينبغي للأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين أن يفهموا كيفية الارتباط والتنسيق بين الاستجابة لحالات الطوارئ وبين التأهب للكوارث في قطاع تربية الأحياء المائية وتطبيق مفهوم أن الإغاثة والتنمية هو سلسلة متصلة. وينبغي النظر في الأهداف الإنمائية الأطول أجلًا في جميع مراحل تسلسل الطوارئ، أي مرحلة الإغاثة الفورية ومراحل إعادة التأهيل والتعمير والإنعاش، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى الحدّ من أوجه التعرض للتهديدات المستقبلية المحتملة. وينبغي تطبيق مفهوم "إعادة البناء على نحو أفضل" في الاستجابة للكوارث وإعادة التأهيل.

11-9 وينبغي للأعضاء أن يؤكدوا دور التخطيط والإدارة الأفضل بوصفهما أول خطوتين أساسيتين لخفض المخاطر في مواجهة العديد من التهديدات. وينبغي للأطراف جميعًا أن تعزز دور التربية المستدامة للأحياء المائية في الجهود المتعلقة بتغير المناخ وأن تشجع وتدعم كفاءة استخدام الطاقة في هذا القطاع الفرعي وفي أنحاء سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية بأكملها.

11-10 وينبغي للأعضاء النظر في إتاحة فرص الوصول الشفاف والمتكافئ إلى صناديق ومرافق وتكنولوجيات التكيف مع تغير المناخ، حسب الاقتضاء، مع التركيز بوجه خاص على المستزرعين الصغار والمتوسطي الحجم.

الجزء 3: ضمان بيئة تمكينية ودعم التنفيذ

12- اتساق السياسات ومشاركة أصحاب المصلحة والتنسيق المؤسسي والتعاون

12-1 ينبغي للأعضاء أن يسلّموا بالحاجة إلى اتساق السياسات وأن يعملوا على تحقيقها في ما يتعلق بأمور منها ما يلي: التشريعات الوطنية؛ والصكوك والترتيبات والآليات الإقليمية والدولية؛ الترتيبات والآليات لسياسات التنمية الاقتصادية؛ الاستخدام المستدام والفعال للموارد الطبيعية والطاقة والتعليم والصحة والسياسات الريفية؛ وحماية البيئة؛

وسياسات الأمن الغذائي والتغذية؛ وسياسات العمل والعمالة؛ والسياسات التجارية؛ وإدارة مخاطر الكوارث وسياسات التكيف مع تغير المناخ؛ وترتيبات الحصول على الموارد؛ وغيرها من السياسات والخطط والإجراءات والاستثمارات المتعلقة بتربية الأحياء المائية، سعيًا إلى ترويج التربية المستدامة للأحياء المائية، مع إيلاء اهتمام خاص للإنصاف والمساواة بين الجنسين.

12-2 وينبغي للأعضاء، حسب الاقتضاء، وضع واستخدام نُهج التخطيط المكاني، بما في ذلك التخطيط المكاني الداخلي والبحري، التي تأخذ في الاعتبار الواجب مصالح أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية ودورهم في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ومن خلال التشاور والمشاركة والدعاية، ينبغي وضع سياسات وقوانين للتخطيط المكاني المنظم تراعي المسائل الجنسانية، حسب الاقتضاء. وحيثما يكون مناسبًا، ينبغي لنظم التخطيط الرسمية أن تأخذ بالاعتبار أساليب التخطيط والتنمية الإقليمية التي تستخدمها نظم تربية الأحياء المائية والمجتمعات المعتمدة على تربية الأحياء المائية وغيرها من المجتمعات التي لديها نظم حيازة عرفية، وعمليات صنع القرار ضمن تلك المجتمعات.

12-3 وينبغي للأعضاء أن يكفلوا أن توفر سياسة تربية الأحياء المائية رؤية طويلة الأجل للتربية المستدامة للأحياء المائية لدعم القضاء على الجوع والفقر، باستخدام نهج النظام الإيكولوجي. وينبغي أن يكون إطار السياسة العامة لتربية الأحياء المائية متسقًا مع الرؤية الطويلة الأجل وإطار سياسات تربية الأحياء المائية دعمًا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالزراعة المائية وتربية الأحياء المائية.

12-4 وينبغي للأعضاء إنشاء وتعزيز الهياكل والروابط المؤسسية، بما في ذلك الروابط والشبكات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، اللازمة لتحقيق الاتساق على مستوى السياسات والتعاون عبر القطاعات وتنفيذ نهج النظم الإيكولوجية التامة والشاملة للجميع في قطاع تربية الأحياء المائية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى إدراج آلية لمشاركة أصحاب المصلحة مشاركة نشطة ضمن هيكل مؤسسي وبمسؤوليات واضحة ونقاط اتصال محددة جيدًا في السلطات والوكالات الحكومية لأصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية.

12-5 وينبغي لأصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية تشجيع التعاون في ما بين رابطاتهم المهنية، بما في ذلك التعاونيات والتكتلات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي لهم إنشاء شبكات ومنصات لتبادل الخبرات والمعلومات لتيسير مشاركة هذه الرابطات المهنية في عمليات صنع السياسات والقرارات ذات الصلة بالتنمية المستدامة لقطاع تربية الأحياء المائية.

12-6 وينبغي للأعضاء التسليم بأن هياكل الإدارة المحلية يمكن أن تسهم في إدارة فعالة ومستدامة لتربية الأحياء المائية، وأن يعززوا هذه المساهمة حسب الاقتضاء، مع مراعاة نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية وفقًا للأطر القانونية الوطنية.

12-7 وينبغي للأعضاء أن يروجوا التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي على تحقيق التربية المستدامة للأحياء المائية. وينبغي للأعضاء، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، دعم تنمية القدرات لتعزيز الفهم المكتسب بشأن تربية الأحياء المائية ومساعدة القطاع في المسائل التي تتطلب تعاونًا على المستوى دون الإقليمي أو الإقليمي أو الدولي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا المناسبة المتفق عليه بصورة متبادلة، وبناء القدرات وتبادل المعلومات.

13- المعلومات والبحوث والاتصالات

13-1 ينبغي للأعضاء إنشاء ومواءمة نظم للقيام بطريقة شفافة بجمع البيانات عن تربية الأحياء المائية ونشرها، بما في ذلك البيانات البيولوجية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتصلة بصنع القرار والاستثمار في الإدارة المستدامة لتربية الأحياء المائية بهدف ضمان استدامة النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية. وينبغي أيضًا بذل الجهود لإنتاج بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس في الإحصاءات الرسمية، بالإضافة إلى بيانات تدعم تحسين فهم وبروز أهمية التربية المستدامة للأحياء المائية ومختلف مكونات سلسلة القيمة الخاصة بها، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

13-2 وينبغي للأعضاء أن يضعوا حزمًا تعليمية بسيطة وفعالة وسهلة الفهم لتربية الأحياء المائية تشرح خطط إدارة الأحياء المائية من المنظورين التشغيلي والاقتصادي، وتوزع على أصحاب المصلحة والمستثمرين وعاملي الإرشاد.

13-3 وينبغي للأعضاء إنشاء نظم لجمع البيانات تمكّنهم من تقييم مساهمة تربية الأحياء المائية بهدف الحدّ من انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر وصون الموارد الطبيعية (بما في ذلك إدارة الموارد الوراثية) والتنمية الاقتصادية من أهداف التنمية المستدامة.

13-4 وينبغي لجميع أصحاب المصلحة في مجال تربية الأحياء المائية والمجتمعات المحلية التي تعتمد عليها التسليم بأهمية الاتصالات والمعلومات فهي ضرورية لاتخاذ القرارات بفعالية. وينبغي أن يشمل ذلك آليات وأدوات للمعلومات الفعّالة وتوعية المستزرعين والعاملين في تربية الأحياء المائية والمستثمرين ومنظماتهم وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في سلسلة قيمة تربية الأحياء المائية.

13-5 وينبغي للأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة تشجيع مبادرات العلوم للجميع التي تدرك دور أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية في جمع المعلومات والمعارف الموثوقة ونشرها، بما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والمنصات الرقمية.

13-6 وينبغي للأطراف جميعًا إدراك أنّ أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية، لا سيّما أصحاب المشاريع الصغيرة، هم الحائزون على المعلومات والمعارف ومقدمون لها ومتلقون لها. ومن المهم بصفة خاصة فهم الحاجة إلى حصول صغار المستزرعين ومنظماتهم على المعلومات المناسبة لمساعدتهم على مواجهة المشاكل القائمة وتمكينهم من تحسين عملياتهم وسبل عيشهم. وتعتمد هذه المتطلبات من المعلومات على القضايا الراهنة التي تواجه المجتمعات المحلية وتتعلق بالجوانب البيولوجية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتربية الأحياء المائية وسبل العيش.

13-7 وينبغي للأعضاء أن يضمنوا توفر المعلومات اللازمة لتطوير التربية المستدامة للأحياء المائية وإمكانية الوصول إليها على نحو منصف. وينبغي أن تتعلق هذه المعلومات، من بين أمور أخرى، بالبيانات البيولوجية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومخاطر الكوارث وتغير المناخ وسبل العيش والأمن الغذائي، وعدم ترك أي أحد خلف الركب،

لا سيّما النساء والشباب والشعوب الأصلية والفئات المعرضة للمخاطر. وينبغي تطوير نظم معلومات فعالة متطلباتها من البيانات منخفضة للحالات التي يُفتقر فيها إلى البيانات.

13-8 وينبغي للأطراف جميعًا أن تكفل تقدير معارف المجتمعات المحلية المعتمدة على تربية الأحياء المائية وثقافتها وتقاليدها وممارساتها، ودعمها، حسب الاقتضاء، وأن تسترشد بها عمليات الإدارة المحلية المسؤولة والتنمية المستدامة. ويجب تقدير المعرفة المحددة للمزارعات والعاملات ودعمها. وينبغي للأعضاء البحث في المعارف والتكنولوجيات التقليدية المتعلقة بتربية الأحياء المائية وتوثيقها من أجل تقييم تطبيقها على التربية المستدامة للأحياء المائية وإدارة الموارد المائية الحية وتنميتها وصونها.

13-9 وينبغي للأعضاء والأطراف الأخرى ذات الصلة تقديم الدعم للمجتمعات المحلية المعتمدة على تربية الأحياء المائية، لا سيّما الشعوب الأصلية والنساء والمجتمعات التي تعتمد على تربية الأحياء المائية في كفافها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، برامج المساعدة التقنية والمالية لتنظيم المعارف التقليدية للموارد المائية الحية ولتقنيات تربية الأحياء المائية وصيانة هذه المعارف وتبادلها وتحسينها، ورفع مستوى المعارف المتعلقة بالنظم الإيكولوجية المائية.

13-10 وينبغي للأطراف جميعًا أن تعزز توفر المعلومات الموثوقة وتدفقها وتبادلها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد المائية العابرة للحدود والحالة الصحية للأرصدة المائية المشتركة/العابرة للحدود، من خلال إنشاء أو استخدام المنصات والشبكات القائمة المناسبة على المستويات المجتمعية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك تدفقات المعلومات الأفقية والعمودية في الاتجاهين. ومع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والثقافية، ينبغي استخدام النُهج والأدوات ووسائل الإعلام المناسبة للتواصل مع أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية وتنمية قدراتهم.

13-11 وينبغي للأعضاء والأطراف الأخرى ضمان توفر الأموال للبحوث في مجال تربية الأحياء المائية، وجمع البيانات وتحليلها وإجراء البحوث بشأنها بالتعاون والتشارك. وينبغي للأعضاء والأطراف الأخرى دمج نتائج البحوث في عمليات صنع القرار.

13-12 وينبغي لمنظمات ومؤسسات البحوث دعم تنمية القدرات لتمكين أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية من المشاركة في البحوث والاستفادة من نتائجها. وينبغي الاتفاق على الأولويات البحثية من خلال عملية تشاورية تركز على دور تربية الأحياء المائية في الاستخدام المستدام للموارد والأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر والتنمية المنصفة، بما في ذلك أيضًا إدارة مخاطر الكوارث واعتبارات التكيف مع تغير المناخ.

13-13 وينبغي للأعضاء والأطراف الأخرى ذات الصلة الترويج للبحوث المتعلقة بظروف العمل في مجال تربية الأحياء المائية، بما في ذلك الجمع والتحليل المنهجيان للبيانات المصنفة بحسب نوع الجنس في سياق العلاقات بين الجنسين، للاسترشاد بها في الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان منافع عادلة للرجال والنساء على السواء. وينبغي للجهود الرامية إلى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تطوير التربية المستدامة للأحياء المائية أن تجري تحليلًا جنسانيًا في مرحلة تصميم السياسات والبرامج والمشاريع من أجل تصميم تدخلات تراعي المسائل الجنسانية. وينبغي استخدام مؤشرات مراعية

للاعتبارات الجنسانية لرصد ومعالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين وتقييم كيفية مساهمة التدخلات في التغيير الاجتماعي وتعميم المنظور الجنساني.

13-14 وإدراكًا لدور التربية المستدامة للأحياء المائية في توفير أغذية مائية صحية ومغذية، ينبغي للأعضاء والأطراف الأخرى تعزيز صورة منتجات تربية الأحياء المائية في برامج تثقيف المستهلكين من أجل تحسين الإدراك العام ورفع سوية الوعي للفوائد التغذوية لتناول الأغذية المائية ونقل المعرفة بشأن كيفية تقييم جودة منتجات تربية الأحياء المائية.

14- تنمية القدرات

14-1 ينبغي للأعضاء والأطراف الأخرى تعزيز قدرة أصحاب المصلحة في تربية الأحياء المائية، لا سيّما صغار المستزرعين، لتمكينهم من المشاركة في عمليات صنع القرار وتنفيذ أفضل الممارسات. ولهذا الغرض، ينبغي ضمان تمثيل نطاق وتنوع نظم وأنواع تربية الأحياء المائية على طول سلسلة القيمة بأكملها تمثيلًا مناسبًا من خلال إنشاء بنى مشروعة وديمقراطية وتمثيلية، وضمان المشاركة العادلة للمرأة والفئات المعرضة على المخاطر والمهمشة في هذه البنى. وينبغي، حيثما كان ذلك مناسبًا وضروريًا، توفير مساحات وآليات منفصلة لتمكين النساء من التنظيم المستقل على المستويات المختلفة بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة لهن.

14-2 وينبغي للأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة توفير بناء القدرات، مثلًا من خلال برامج تطوير، لتمكين المستزرعين والمجتمعات المعتمدة على تربية الأحياء المائية من الاستفادة من تحسن الكفاءة والابتكارات وفرص السوق. وفي هذه الحالة، ينبغي النظر في وضع وتنفيذ وحدات إيضاحية تبرز الممارسات التجارية المستدامة وتغطي الجوانب الاقتصادية والتشغيلية والبيئية.

14-3 وينبغي للأطراف جميعًا التسليم بأن تنمية القدرات ينبغي أن تستند إلى المعارف والمهارات القائمة وأن تكون عملية ذات اتجاهين لنقل المعارف توفر مسارات تعلم مرنة ومناسبة لتلبية احتياجات الأفراد، بمن فيهم الرجال والنساء والفئات المنكشفة على المخاطر والمهمشة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل تنمية القدرات بناء القدرة على الصمود والتكيف لدى المجتمعات المعتمدة على تربية الأحياء المائية بالعلاقة مع بإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وينبغي أن تشمل تنمية القدرات المؤسسات الحكومية ذات الصلة على المستويات جميعًا.

14-4 وينبغي للسلطات والوكالات الحكومية على جميع المستويات أن تعمل معًا على تطوير المعارف والمهارات اللازمة لدعم تطوير التربية المستدامة للأحياء المائية وترتيبات الإدارة المشتركة الناجحة، حسب الاقتضاء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبنى الحكومية اللامركزية والمحلية المنخرطة مباشرة في عمليات الحوكمة والتنمية جنبًا إلى جنب مع المجتمعات المعتمدة على تربية الأحياء المائية، بما في ذلك مجال البحث والإرشاد.

15- التنفيذ والدعم والرصد

15-1 تُشـــجع الأطراف جميعًا على تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية للتربية المســـتدامة للأحياء المائية وفقًا للأولويات والظروف الوطنية.

15-2 وينبغي للأعضـــاء والأطراف الأخرى جميعها الترويج لفعالية المعونة المالية والتقنية والاســـتخدام المســـؤول للموارد التقنية والمالية. ويُشـجع الشـركاء الإنمائيون والوكالات المتخصـصـة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على دعم الجهود التي يبذلها الأعضاء لتنفيذ هذه الخطوط التوجيهية، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب. ويمكن أن يشمل هذا الدعم التعاون التقني والمساعدة المالية وتنمية القدرات المؤسسية وتقاسم المعارف وتبادل الخبرات والمساعدة على وضع سياسات وطنية للتربية المستدامة للأحياء المائية ونقل الدراية الفنية والابتكار والتكنولوجيا.

15-3 وينبغي للأعضـاء وجميع الأطراف الأخرى العمل معًا لإذكاء الوعي بالخطوط التوجيهية للتربية المسـتدامة للأحياء المائية، بما في ذلك عبر نشر نسخ مبسطة ومترجمة. وينبغي للأعضاء والأطراف الأخرى جميعها وضع مجموعة محددة من المواد المتعلقة بالمسائل الجنسانية لضمان النشر الفعال للمعلومات عن الشؤون الجنسانية ودور النساء في تربية الأحياء المائية وتسليط الضوء على الخطوات التي يلزم اتخاذها لتحسين وضع النساء وعملهن وتعزيز مشاركتهن الفعالة في تطوير الأحياء المائية.

15-4 وينبغي للأعضـاء التسـليم بأهمية نظم الرصـد والإبلاغ التي تمكّن مؤسـساتهم من تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف والتوصـيات الواردة في هذه الخطوط التوجيهية للتربية المسـتدامة للأحياء المائية. وينبغي إدراج آليات تمكّن رفد صياغة وتنفيذ السياسات بنتائج الرصد. وينبغي مراعاة المنظور الجنساني في الرصد والإبلاغ باستخدام نهج ومؤشرات وبيانات تراعي الاعتبارات الجنسانية. وينبغي للأعضاء وجميع الأطراف وضع منهجيات تقييم تشاركية تفصيلية تدعم فهمًا وتوثيقًا أفضل للمساهمة الحقيقية لتربية الأحياء المائية في الإدارة المستدامة للموارد من أجل الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، بما في ذلك للرجال والنساء على حدٍّ سواء.

15-5 وينبغي للأعضاء تيسير تشكيل منصات على المستوى الوطني، يكون التمثيل فيها عابرًا للقطاعات، للإشراف على تنفيذ الخطوط التوجيهية للتربية المسـتدامة للأحياء المائية، حسـب الاقتضـاء. وينبغي إشـراك الممثلين الشـرعيين للمجتمعات المعتمدة على تربية الأحياء المائية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات وفي الرصد والإبلاغ عن تنفيذ الخطوط التوجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية.

15-6 وينبغي للأعضـاء الأطراف الأخرى جميعًا ترشـيد التنفيذ والرصـد والإبلاغ عن مسـاهمة التربية المسـتدامة للأحياء المائية في إطار الإبلاغ الوطني عن إنجازات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

15-7 وينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تقود الجهود الرامية إلى وضع وترويج برنامج عالمي جامع لدعم نشر وتنفيذ هذه الخطوط التوجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية دعمًا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

15-8 وينبغي للبرنامج العالمي الجامع الذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة أن يدعم، بالتعاون مع المؤسسات التقنية والمالية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الصناعة، وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل محلية ووطنية وإقليمية ودولية لدعم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية دعمًا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.